بعض مشكلات الأحياء العشوائية في المجتمع الأردني: دراسة أنثروبولوجية لحي الشلالة الجنوبية بمدينة العقبة-جنوب الأردن

محمد فايز الطراونة(*)

ملخص: تتخذ الدراسة من موضوع التركيب الاجتماعي الداخلي لحي الشلالة الجنوبية وكيفية نشأته وماهية ظروف معيشة السكان موضوعاً لها. كما تركز على طبيعة الأزمة القائمة بين المسؤولين والسكان فيما يخص مستقبل الحي ومن ثم مستقبل سكانه. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نقاط أساسية، هي:

1 – يمثل سكان الحي تقريباً الطيف الاجتماعي لسكان الأردن. يقدر عدد السكان بحدود 19 ألف نسمة. 2 – معظم السكان هم من فئة الدخل المتدني، العاملين في الأعمال الهامشية سواء في القطاع الخاص أو في القطاع غير الرسمي. إلا أن هناك فئة بسيطة جداً من أصحاب الدخول العالية المستفيدة من بقائها في الحي. 3 – تعود فترة نشأة الحي إلى بدايات الستينيات من القرن العشرين. 4 – الظروف المعيشية للسكان مترديةٍ، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ظروف السكن في أسوأ حالاتها؛ حيث لا يوجد طرق معبدة، ولا شبكة صرف صحي، ولا شبكة مياه أو كهرباء، فالمياه والكهرباء توجدان في الحي ولكن بطرق غير شرعية، كما أن هناك تلوثاً بيئياً ملموساً. 5 – الأزمة القائمة تتمثل في أن السكان غير قادرين على دفع تكاليف جديدة بعد خروجهم، ومن ثم (إذا أخرجوا أو رحلوا) فإن العقبة ستشهد اضطرابات اجتماعية شعبية غير محمودة. 6 – هناك إحساس عام لدى سكان الحي بأنهم معزولون عن الحياة العامة لمدينة العقبة. 7 – هناك إمكانية لإعادة تأهيل الحي من ناحية الخدمات والبنية التحتية والمساكن دون الحاجة لترحيل السكان؛ بحيث تكون بأقل التكاليف المادية أو الاجتماعية.

المصطلحات الأساسية: الأحياء العشوائية، الإقصاء، التحضر، الفقر.

(*) قسم الأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، الأردن.

1 – مقدمة:

تعتبر أحياء الصفيح واحدة من المشكلات الجدية التي تواجه مسيرة التنمية الشاملة في الدول النامية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عملية التحضر وما يرافقها من نزوح فردي وجماعي من الأرياف إلى المدن هي سبب ونتيجة – في الوقت نفسه – للفقر والبطالة والحرمان، ومن ثم لسوء توزيع ثروات الأمم.

حي الشلالة الجنوبية، واحد من الأمثلة الواضحة على ما جاء سابقاً، وهو بدأ بالتكون في الستينيات من القرن العشرين من مهاجرين من أغلب مناطق المملكة، وما زالت عملية الهجرة مستمرة إلى يومنا هذا دون المقدرة على حل معضلة الحي. فحي الشلالة هو – بكل معنى الكلمة – حي عشوائي من الصفيح، ذو بنية اجتماعية–اقتصادية وإثنية معقدة.

تحاول هذه الدراسة تشخيص هذه البنية من جهة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر القاطنين فيها لمعيشتهم ولمستقبلهم، وكذلك معرفة الرؤية الرسمية لحل هذه المعضلة، بما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية لكل الأطراف والإبقاء على هيبة مؤسسات الدولة ذات العلاقة.

من هنا نتجت مجموعة من التساؤلات عند الكثيرين (خصوصاً أهالي الشلالة الجنوبية) حول مصيرهم المستقبلي سواء في البقاء والخروج من الحي؛ وفي حالة الخروج، أيكون بشكل طوعي أم قسري؟ وكيف يمكنهم التكيف مع الظروف الجديدة إذا ما حصلت؟

2 – أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها من الدراسات القليلة المعنية بتشخيص الأحوال الاجتماعية والمعيشية لبعض الفئات الهامشية في المجتمع الأردني. كما أن الأهمية تكمن في تشخيص العلاقة الجدلية بين حالة الفقر لسكان حي الشلالة والتطور الكبير الحاصل في مدينة العقبة.

إن المشكلة الأساسية بالنسبة إلى حي الشلالة لا تكمن في المظهر الحضري–الفيزيقي للحي، كما ينظر إليه الكثير من المسؤولين؛ إذ إن سكانه من

المواطنين الأردنيين الذين يقدر عددهم بين 19 ألفاً و25 ألف نسمة. من هنا تأتي أهمية البعد السياسي– الاجتماعي في اتخاذ القرار الذي إذا ما تم، فإنه سيأخذ بعين الاعتبار الكثير من التفاصيل التي تطرح في هذه الدراسة، على اعتبار أن الحي يمثل معضلة تنموية حضرية، وليس مجرد مشكلة سياسات إسكان ومسألة خدمات كما هي العادة في التعامل مع مثل هذه الأحياء بالنسبة إلى معظم الحكومات في مختلف دول العالم (Lioyed, 1979:30).

من هنا نأمل إلقاء الضوء على المشكلة من الداخل من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية، مستفيدين من أهمية آليات العمل الأنثروبولوجي الميداني، التي توفر لنا إمكانيات الوصف والتحليل بدرجات أقرب إلى الموضوعية، وتأخذ بوجهات نظر المعنيين بغض النظر عن مراكزهم ومواقع قوتهم.

3 – المنهجية:

هذه التساؤلات ستكون هي النقاط الرئيسة التي ستحاول دراستنا الارتكاز عليها. لذا كان لابد من استخدام المنهج الأنثروبولوجي للولوج إلى داخل البيوت بشكل غير رسمي وفي أسوأ الحالات بطريقة شبه رسمية. فحذر الأهالي من جهة، وفقدانهم للثقة بكل شيء رسمي من جهة أخرى جعل مهمة البحث الميداني أكثر صعوبة. لذلك كان لابد من الدخول إلى هذا الحي عبر عدة مراحل، أهمها وأصعبها كانت تعرف أشخاص لهم كاريزما مميزة في الحي، مثل المخاتير، ورجال الفتوّة، وقد استمرت هذه المرحلة نحو عشرة أيام. أما المرحلة الثانية فكانت تتمثل في الإقامة والسكن الدائمين بجانب الحي، واستمرت أكثر من شهرين متواصلين.

لقد سجل ما يقارب مائة مقابلة بطريقة التدوين تارة، وبطريقة المسجل تارة أخرى، وكان يعلن عن وجود المسجل وأخذ موافقة الموجودين خصوصاً المتحدثين منهم. أغلب المقابلات كانت من النوع غير الرسمي، ولم يكن هناك أسئلة دقيقة معدة مسبقاً، ولكن كان هناك محاور أساسية يرتكز عليها مثل الاستيطان، البناء الاجتماعي، البناء الاقتصادي، المساكن، التحالفات داخل الحي، المشكلات

الاجتماعية، الأهالي والهيكليات الإدارية الموجودة خارج الحي، مشروعات التطوير الحضري.

كما اعتمد على أسلوب مقابلة المجموعة Discussion Group، وكانت ناجحة إلى درجة كبيرة؛ بحيث وفرت جهداً ووقتاً كبيرين. وكانت حصيلة هذه المقابلات كماً كبيراً من المعلومات الإثنوغرافية التي تصف الحالة القائمة لمعظم أهالي حي الشلالة الجنوبية.

من جهة أخرى أجريت مقابلات رسمية للمسؤولين أصحاب العلاقة في شؤون مدينة العقبة، ولم تخرج هذه المقابلات بمعلومات شفهية فقط، وإنما بوثائق مكتوبة ومسوحات أيضاً نفذت في منطقة البحث، وخرائط تنظيمية.

4 – حي الشلالة الجنوبية:

4 – 1 الموقع:

يقع حي الشلالة الجنوبية في الطرف الشرقي من مدينة العقبة إلى الأعلى من الشارع الرئيس المسمى شارع الشاحنات (انظر الخريطة 1). ويقع على مساحة في حدود 150 دونماً. وقد سمي الحي بالشلالة؛ لكونه يقع على منطقة تتجمع فيها المياه في فصل الشتاء مشكّلة سيولاً كبيرة، وللأهالي قصص وأحداث معظمها مؤلم؛ حيث تجرف هذه السيول كل ما في طريقها، حتى البيوت والأغنام والأطفال.

يحد الحي من الشمال حي الشلالة الشمالية، ذلك الحي الذي طوّر ونظّم في بداية التسعينيات، من الغرب تحده سكة الحديد، أما من الجهة الشرقية فالجبال العالية، ومن الجهة الجنوبية فالوادي الذي يشكل المجرى الرئيس للسيول. ويعتبر الحي من أحياء الصفيح أو من الأحياء العشوائية squatter housing؛ على اعتبار أنه منطقة سكنية مقامة على أرض بشكل غير قانوني (W.A, 1997:83).

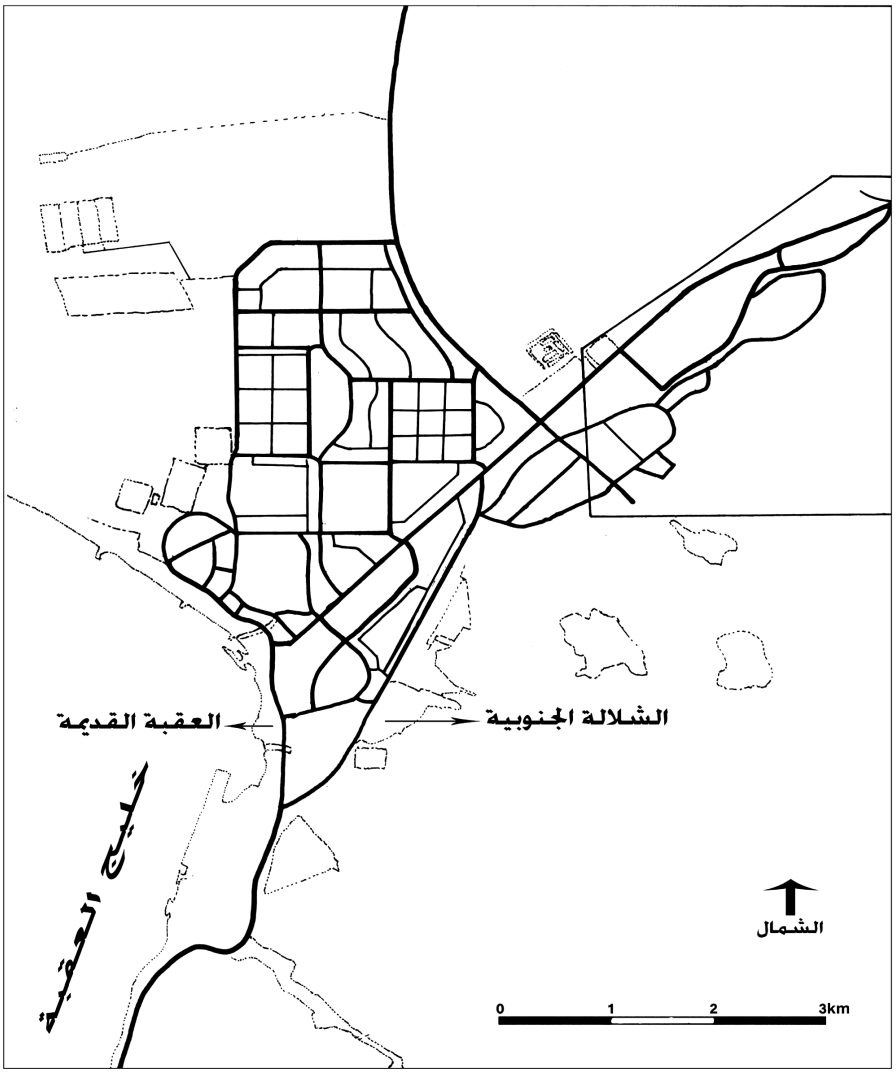

مخطط لمدينة العقبة

(خريطة 1)

2-4 المساكن:

معظم البيوت مشيدة من الطوب دون قصارة، والأسقف من الخشب والزينكو. الشوارع طرق ترابية غير مسفلتة متعرجة وغير مستوية؛ في أفضل الحالات لا يزيد عرضها على ثلاثة أمتار وهذه ليست كثيرة. الطرق موجودة بشكل فوضوي؛ بحيث من الصعب معرفة الشخص أهو في الطريق أم هو في باحة أحد المنازل، أما الأزقة فعددها غير متناهٍ، هذه الأزقة لا يتجاوز عرضها في أفضل الحالات متراً ونصف المتر، أما طول بعضها فيزيد على خمسين متراً. بعض من هذه الأزقة ضم أكثر من اثنين وثلاثين منزلاً، لذلك فالمنازل مكتظة بشكل لافت للنظر.

تراوح مساحة المنازل بين ثلاثين متراً مربعاً ومئتين وخمسين متراً مربعاً، والأخيرة نادرة في الحي، فمعظم المساكن تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط الصحية؛ إذ إن الحفر الامتصاصية مثلاً هي براميل معدنية مدفونة تحت مستوى المسكن، وعندما تهترئ تتسرب المياه العادمة إلى الطرق الترابية وإلى المساكن، وتشترك الكثير من البيوت في حفرة امتصاصية واحدة.

كما أن تمديدات الكهرباء مكشوفة، ويلامس الكثير منها الأسطح المعدنية؛ مما يشير إلى حجم الخطورة الكبيرة على أرواح القاطنين. ويصل عدد المنازل التي تشترك في خط كهربائي واحد إلى عشرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى تمديدات المياه.

لجميع هذه الأسباب كان من الصعب تحديد عدد المنازل، أما إذا اعتمدنا على المسوحات التي أجريت فيكون عددها عام 1988 نحو 819 منزلاً بين مساكن مسكونة أو مهجورة (دائرة التطوير الحضري، 1988)، أما في عام 1999 فقد ارتفع هذا العدد إلى 1148 (سلطة إقليم العقبة، 1999). بغض النظر عن مدى دقة هذه الأرقام؛ فهي تشير إلى ظاهرة التوسع الدائم للحي، علماً بأن الأراضي التي تقام عليها المنازل أو المباني هي أرض من النوع الميري المملوك للدولة. من هنا تتشابه ظروف حي الشلالة مع معظم أحياء "الطبب" slums أو squatters في العالم، أو ما يسمى بـ shanty towns (مدن الصفائح)؛ كون الأرض التي يقيمون عليها لا تعود ملكيتها إليهم وإنما إلى الدولة (W.A., 1997:84)، علماً بأن البدو في حالة حي الشلالة تعاملوا مع العمال القادمين على أنهم ملّاك الأرض، بحسب عقود بيع خاصة بين الطرفين، كما سيوضح لاحقاً.

3-4 البناء الاجتماعي:

إن معظم أحياء الصفائح أو مدنها في العالم، ومنها حي الشلالة الجنوبية، تشترك بخاصية التنوع الاجتماعي والإثني الكبيرين؛ فمثلاً يقسم سكان الحي أنفسهم إلى خمس فئات، هي[1]:

الفلاحون؛ البدو؛ الفلسطينيون؛ النوَر، والجماعات الأخرى المتفرقة كالغوارنة والرمثاوية والمصريين والسودانيين.

تدلّ تسميات الجماعات القاطنة في الحي على أصولها ومن أين أتت. وقد لوحظ أن العائلات المنتمية إلى مجموعة ما تحاول السكن متجاوراً بعضها إلى جانب بعض؛ مما أنشأ أحياء تدلل على منشأ قدومها، فأصبح يعرف مثلاً حي الكركية، وحي البطوش، وحي النوَر، أو حي السبعاوية...إلخ. إلا أن جميعهم يتحدثون بلغة تضامنية واحدة في حالة الخطر، كما سيذكر لاحقاً. ويتوزع في هذه الأحياء الأسر الأكثر فقراً، كل بحسب منطقته. ومن الأسر الأكثر فقراً عدد ليس بسيطاً تعيله الأرامل والمطلقات، بغض النظر عن أصل هذه أو تلك من النسوة.

هذا التنوع الاجتماعي والإثني، مضافاً إلى التداخل الشديد في المساكن، والتنوع الكبير في حجم المساكن ومساحتها التي تراوح بين 100 متر مربع[2] و 4000 متر مربع أدى إلى صعوبة تقدير الحجم الحقيقي لسكان الحي ومعرفته. كما أن ظاهرة السكن المشترك للأبناء المتزوجين مع آبائهم وشيوع ظاهرة تعدد الزوجات، زاد من حدة المشكلة في معرفة الخريطة الديموغرافية للحي. فحجم السكان للمسكن الواحد يراوح بين 5 و 25 فرداً، علماً بأن التقديرات الرسمية لعام 1999 كانت بهذا الخصوص من 4 إلى 15 نفراً (سلطة إقليم العقبة، 1999: 3). وبحسب هذه الأرقام، فإن متوسط حجم الأسرة 9,5، ويبدو أن هذا المتوسط لم يرق للمسؤولين أو الباحثين الذين نفذوا في تلك الفترة مسحاً لحي الشلالة الجنوبية؛ حيث قاموا بحساب المتوسط على أنه 5,8، وبهذا فقد قدروا عدد سكان الحي بـ 5960 (سلطة إقليم العقبة، 1999: 3). أما إذا أخذنا أرقام المسح الذي قامت به دائرة التطوير الحضري في عام 1999 فقد بلغ عدد أسر الحي 1600 أسرة (دائرة التطوير الحضري، 1999). واستناداً إلى أرقام التطوير الحضري، وهي الأكثر قرباً

(1) ستشرح هذه التقسيمات بشكل مفصل لاحقاً.

(2) هناك مسكن واحد مقام على أرض مساحتها 4 دونمات.

إلى أرض الواقع، يكون حجم سكان الحي التقديري 15200 (آخذين بعين الاعتبار متوسط الأسرة 9,5، وهو الأكثر منطقياً). أما التقديرات الأولية لمخاتير الحي ووجهائه فتشير إلى ما يقارب 25 ألف نسمة، علماً بأن تقديرات اليونيسف لعدد سكان الشلالة كانت في حدود 20 ألف نسمة لعام 2005 (UNICEF, 2005).

4-4 البناء الاقتصادي:

جاء معظم السكان من الأرياف في الفترة ما بين الستينيات والثمانينيات؛ حيث ارتبط مجيئهم مع تزايد العمل في ميناء العقبة، وتزايد الأزمات البنيوية في قطاعات الإنتاج الأساسية خصوصاً القطاع الزراعي؛ فقد بلغ عدد عمال ميناء العقبة في أواسط التسعينيات من القرن العشرين في حدود 5000 عامل (World Bank, 2004). يضاف إلى ذلك الهجرات القسرية لأعداد كبيرة من الفلسطينيين بعد احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، الذين أتوا للعمل في الميناء. يستثنى من ذلك مجموعة النوَر الذين غالباً ما يعملون في مجالات التسول والترفيه وبعض الحرف البسيطة.

إن طبيعة عمل معظم السكان في الميناء هي تحميل البضائع وتنزيلها من سفن الشحن وإليها، إضافة إلى العمل كعمال صيانة وميكانيك وحدادة. وهناك عدد قليل ممن لهم متاجر متواضعة على الشارع الرئيس الفاصل بين حي الشلالة الجنوبي وحي الشلالة الشمالي، والكثير من الأطفال يعملون كباعة متجولين أو باعة بسطات في أماكن عديدة من مدينة العقبة. البعض يعمل كعمال تنظيف أو مراسلين أو سائقين في القطاع الخاص لدى المكاتب والشركات. آخرون يعملون في تجارة الأغنام إضافة للتهريب والمخدرات وهم من جماعة البدو (كما يؤكد معظم الرواة)، أما النوَر فهم يعملون بشكل رئيس في نشاطات غير شرعية، لها علاقة بالترفيه، كما ذكر سابقاً.

أما بالنسبة إلى أغلبية نساء الحي فهن لا يعملن بأجر، وإنما كربات بيوت، أما العاملات منهن فيعملن في أعمال هامشية بسيطة.

بشكل عام يعاني السكان – خصوصاً فئة الشباب – بطالة عالية، وتدنياً واضحاً في مستوى التعليم (وزارة التنمية الاجتماعية، 1999). وتكمن الخطورة هنا في أن هذا النمط من المعيشة ينعكس على الأطفال؛ فقد لوحظ ميدانياً، وجود عدد كبير من الأطفال يلهون ويبيعون ويتسولون داخل الحي وحوله في أثناء فترة المدارس.

الكثير من الرجال المعتمدين على العمل في ميناء العقبة يعانون البطالة المؤقتة أو الدائمة؛ وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعانيها مدينة العقبة بشكل عام والميناء بشكل خاص، علماً بأن أجور العامل في الميناء لا تتجاوز 5 دنانير يومياً. وتزداد المسألة تعقيداً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن العمل في الميناء ليس دائماً (ليس مستمراً) بسبب تقلبات التجارة البحرية لأسباب عديدة دولية وإقليمية، وأيضاً بسبب زيادة عرض العمل في المدينة بشكل عام وفي الميناء بشكل خاص، بحسب تقديرات البنك الدولي، فقد انخفضت كميات السلع التي يتعامل بها الميناء من أكثر من 30 ألف طن في الثمانينيات من القرن العشرين، إلى أقل من 12 ألف طن في أواسط التسعينيات (World Bank, 2004).

في ظل هذه المعطيات (كبر حجم الأسرة، ضآلة الدخل وعدم استقراره،) فإن معدل الإعالة في الأسرة يفوق أي تصور؛ ليصل إلى حدود 8:1، وهي نسبة عالية جداً تنذر بمشكلات اجتماعية كبيرة (وزارة التنمية الاجتماعية، 1999).

5- الإطار النظري:

بات من البدهي أن عمليات التحضر السريع الشائعة في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث تسبب انقسامات وتوترات اجتماعية واقتصادية وسيكولوجية؛ حيث تنتج هذه العمليات مجتمعات انتقالية تتميز بشرخ عميق بين الفئات الاجتماعية المشكّلة لهذه المجتمعات من نخب حديثة من جهة، ومجموعات تقليدية من جهة أخرى (هنري بينين، 1993: 74).

ولا يختلف حي الشلالة في دراستنا هذه عن الإشكالية سابقة الذكر، حيث يمثل موضوعاً للانحراف بمعانيه العمرانية والتخطيطية لمدينة العقبة، التي تعتبر من أكثر المدن الأردنية تنظيماً ونظافة. فهي مدينة يعول عليها كثيراً في الآونة الأخيرة سواء في مجال الاستثمارات الوطنية أوالعربية أوالأجنبية، خصوصاً بعد إقرار الحكومة عام 2000 مشروع تحويل مدينة العقبة إلى منطقة استثمارية خاصة. في هذا السياق فإن حي الشلالة – بشكل عام (الشمالي والجنوبي) وبشكل خاص حي الشلالة الجنوبية – يعد من أكثر المظاهر تحدياً للمسؤولين والمخططين على مستوى مدينة العقبة. وما يزيد من حدة المعضلة أن سكان المدينة يعتبرون الحي بمنزلة رمز للتخلف وبؤرة للمشكلات بمختلف أشكالها.

إن إشكالية المنحى النظري التنموي في هذا السياق تتمثل في فكرة تبني

مسألة المجتمعات الانتقالية. فإذا تم تبني هذه الفكرة فإنه لابد من الاعتراف بأن أفراد هذه المجتمعات – وعلى الرغم من انتقالهم إلى الحياة الحضرية – لم يفقدوا وشائجهم تماماً بالحياة القروية (قيس النوري، 1989: 28) فإذا اعتبرنا أن ما حدث وما يحدث في مدينة العقبة من أنشطة اقتصادية مختلفة عبر العقود الأربعة الماضية وما رافقها ويرافقها من مظاهر اجتماعية وعمرانية هي تمثيلات انتقالية، فهذا يعني أن معضلة حي الشلالة الجنوبية كظاهرة هي بالضرورة مؤقتة، وستنتهي بحل ما، إما بانصهار الحي واستيعاب سكانه في محيط المدينة، أو إلغاء الحي من الناحية العمرانية–الفيزيقية وإعادة إسكان أهله بشكل أو بآخر. إن هذا – بحد ذاته – يمثل إشكالية ما هو أهلي– شعبي من جهة، و ما هو رسمي من جهة أخرى، وهذه إشكالية تعم أغلب الأحياء العشوائية (صالح حسن، 1993).

أما إذا اعتقدنا بعدم أهلية مفهوم المجتمعات الانتقالية، فمن الواجب اعتماد فكرة مظاهر الخلل المجتمعية على أنها بنيوية، ومن ثم فإنه من الصعب التفكير بحلها بشكل استثنائي، إلا بوضع خطة اقتصادية–اجتماعية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار التخطيط المدني المرتبط بأهداف التنمية الشاملة. في هذه الحالة يكون من الصعب إيجاد حلول آنية أو سريعة؛ لذلك يجب النظر إلى أسباب نشأة الحي، وأسباب توسعه الكبير عبر السنين واستمراره بالتوسع لغاية أيامنا، هذه على الرغم من الانتباه لهذه المشكلة منذ أكثر من 15 سنة خلت، من قبل المسؤولين في المدينة.

إذاً، الحي حقيقة سلبية لكنها موجودة، وتتنامى كخلل مع تنامي الخلل على المستوى الوطني وعلى مستوى مدينة العقبة. فكما يقول البعض في هذا السياق أمثال هنري بينين (1993) إنه بات ينظر إلى التحضر كعملية تسبب مصاعب ومشكلات في المجتمعات الصناعية وغير الصناعية أكثر مما بات ينظر إليها كحل. فالتحضر أصبح مصدراً لمشكلات بنيوية خصوصاً في ميادين العمل (العمالة) والبيئة والتنظيم (هنري بينين، 1993: 74). من هنا يعتقد البعض أن المدينة في العالم الثالث أصبحت موطناً للغوغاء والمحتكرين (Lewis, 1955: 151). فحي الشلالة الجنوبية أصبح مصدراً للغوغاء من منظور المحتكرين من مواطني مدينة العقبة، في الوقت نفسه ينظر أهالي حي الشلالة الجنوبية المهمشين أن المشكلة تكمن في مدينة العقبة على اعتبار أنها موطن للمحتكرين.

من هنا نلاحظ أن النخب المحلية الاجتماعية للمدينة والنخب السياسية الرسمية فيها تنظر إلى المهاجرين القادمين من خارج المدينة والقاطنين في حي الشلالة على أنهم رمز لقاع المدينة الاجتماعي، وأنهم بؤرة الغوغاء. أما من منظور أهالي الحي، فالنخب الموجودة تريد أن تحتكر كل الثروات والمكتسبات التي ما كانت لتحصل دون قوة عملهم وكدحهم المتواصل.

من الناحية النظرية فإن سكان حي الشلالة (وهم مشابهون لسكان أحياء الصفيح المنتشرة في معظم مدن مجتمعات العالم الثالث) يمثلون ما يسمى بهامشيي الحضر. وهامشيو الحضر مصطلح يشمل جماعات متنافرة سواء على الصعيد الإثني أو القبلي أو القرابي أو الثقافي. ضمن هذا السياق يعتقد البعض أن أهم ما يميز هامشيي الحضر هو غياب التنظيمات السياسية بأشكالها المختلفة (هنري بينين، 1993: 96). لذلك بسبب غياب التنظيمات السياسية التي من الممكن أن تقوم بربط النشاطات الجماعية بالمصلحة الشخصية الفردية، أصبحت الجمعيات الأهلية المحلية والتنظيمات غير الربحية تقوم على عاتقها ربط النشاطات والاهتمامات والمطالب الجماعية مع تلك الفردية خصوصاً داخل إطار حي الشلالة.

من هنا بغض النظر عن طبيعة المطالبات، فإن أهم ما تكشف عنه تلك المطالبات والاهتمامات هو الإحساس بالانتماء لمجتمع المدينة الذي أصبحوا يعتقدون أنهم جزء منه، ولكنه لا يريد أن يكون جزءاً منهم. فعدم الشعور بالانتماء لا يولد أي شكل من المطالبات، خصوصاً إذا كانت مطالب أهالي الحي توجه إلى الدوائر الرسمية المسؤولة عن إدارة وتنظيم المدينة.

بشكل عام تتعاظم مشكلة أهالي أحياء الصفيح حتى باتوا يشكلون أكثر من 60% من كبريات مدن العالم الثالث، مثل مانيلا وجاكرتا وأنقرة ومكسيكو سيتي (Asiama, 1985:354). إن ما يميز أحياء الصفيح في الأماكن الأخرى من العالم هو تدني مستوى الأجور، عدم ثبات الأجور، البطالة، التشرد، الأمية، سوء التغذية، الاكتظاظ، تدني السلامة العامة وضعف بنيان السكن (Asiama, 1985:354)، وهذا ما يشترك به أهالي حي الشلالة الجنوبية مع الأماكن الأخرى المشابهة.

بمعنى آخر، في هذا السياق يعتقد الكثيرون أن أهم ما يميز سكان هذه الأحياء هو ضعف المقدرة الاقتصادية؛ بحيث لا تتجاوز دخولهم مستوى الفقر المطلق. علماً بأن هذا المستوى يعرف بمدى تحقيق الحاجات الأساسية للعيش

(Court, 1987:171). كما أنه يجب التعامل مع مثل هذه المفاهيم بحذر؛ لأنها تقوم على معايير كمية، ومن ثم فإنها تختلف من مكان إلى آخر، بل إنها تختلف من سنة إلى أخرى للمجتمع المدروس نفسه، وأنها تختلف من دراسة إلى أخرى. فمثلاً في الأردن هناك العديد من الأرقام التي تحدد مستويات الفقر المطلق من دراسة إلى أخرى عبر السنوات القليلة الماضية (انظر إلى أحمد طويق، 1998: 34؛ محمد طوالبة، 2002: 25). السبب في اختلاف الأرقام والنتائج، ومن ثم عدم أهلية الاعتماد على هذا النوع من النماذج – هو التعدد والاختلاف في العناصر التي تعتمدها هذه الدراسات أو تلك (محمد الصقور وآخرون، 1993).

إن أهم ما يقال في هذا المقام هو وجوب الانتقال من معيار الدخل إلى الإنفاق، ومن الفرد إلى الأسرة كوحدة قياس وتحليل (Ravallion, 1996:1328)، حتى يمكننا تحديد الحالة الاقتصادية–الاجتماعية للمجموعة المراد دراستها وتشخيصها.

ضمن المعايير الكمية، فإنه لا يعتبر جميع سكان هذه الأحياء من الفقراء؛ فقد وجدت الكثير من الحالات في بلدان غرب إفريقيا على سبيل المثال، حيث يتساوى مستوى دخل بعض الأسر القاطنة في أحياء الصفيح مع مستويات الدخل لكثير من الأسر التي تعيش في المدينة (Asiama, 1985:355). وحي الشلالة الجنوبية لا يختلف عن هذه الظاهرة، إلا أن نسبة الأسر التي تحصل على دخول متوسطة وعالية لا تتجاوز 2% من عدد الإجمالي للأسر القاطنة[3]. إن هذه الظاهرة – بحد ذاتها – تشير إلى مفهوم أوسع على الرغم من أنه مثير للجدل في الأوساط الأنثروبولوجية والسوسيولوجية، ألا وهو مفهوم ثقافة الفقر، الذي يشير إلى أن مسألة الفقر ليست مادية بحد ذاتها، وإنما مسألة لها علاقة بالقيم والتقاليد، على اعتبار أنها مسألة متجذرة عند أصحابها، وتورث للأجيال اللاحقة، من هنا فهي مسألة ثقافية أكثر منها مادية (Gilbreth and Guglar, 1984:84-85)، وهذا ما يؤكده الكثير من سكان حي الشلالة حين يتعرضون للبعض من سكان الحي حيث يقولون: "هذا الكهل الذي تراه يعيش مثل عيشة الدواب، له فلل يؤجرها مفروشة، وأولاده

(3) لا توجد إحصاءات بهذا الخصوص، إلا أن النسبة المذكورة قد استنتجت من نسبة الأسر التي تستطيع دفع قسط شهري في حالة الحصول على قروض لإعادة إسكان الناس، فكانت النتيجة أن 98% من عدد الأسر لا تستطيع دفع قسط شهري أكثر من 30 ديناراً (سلطة إقليم العقبة، 1999 :8)، وهذا يعني أننا تعاملنا مع الأسر الباقية التي تستطيع دفع أكثر من هذا المبلغ على أنها تحصل على دخل متوسط أو أعلى.

يملكون السيارات الفارهة ولا يعيشون معه". وآخر من كبار الملاكين في الحي يقول: "أنا لا أبيع بيتي هذا بمئة ألف دينار .. فلا أحد يستطيع أن يعوضني عن منظر العقبة وأنا أنظر إليها من الأعلى وسط بستاني الصغير .."

بشكل عام، فإنه من الصعب عمل تصنيف مورفولوجي للبنية الاجتماعية لحي الشلالة من خلال المعايير الكمية وحدها، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار المعايير النوعية مثل الثقافة والبيئة والبنية الاقتصادية–السياسية المحيطة، كما سنرى في معرض دراستنا هذه.

إحدى المسائل المهمة في سياق فهمنا للمورفولوجيا الاجتماعية لسكان الحي هي العلاقة بين سلوكيات العمل (أو اتجاهات السكان للعمل) وطبيعة الأسرة السائدة. فلا بدّ من أخذ الأسرة (أو الجماعة القرابية) كوحدة تحليل؛ لأنها تمثل إحدى أهم الآليات الاجتماعية لانخراط الأفراد في سوق العمل (Mincer, 1978). إذا أخذنا هذه الفكرة فإنه يمكننا القول: إن الآباء الذين قدموا إلى العقبة في العقود الثلاثة (أو الأربعة) الماضية قد حافظوا على نموذج العمل الذي كانوا يمارسونه من قبل، كونهم عمالاً بالأجرة في أراضي الغير؛ أي أنهم ليسوا من ملاكي الأرض في بلداتهم وقراهم، وقاموا بتوريث هذا الشكل من العمل إلى أبنائهم مع وجود استثناءات بسيطة لا يمكن القياس عليها، وهذا التوريث للأبناء الذين ولدوا في مدينة العقبة لا يتناسب مع فكرة البعض في اعتبار أن أبناء المهاجرين للمدينة عادة ما يتم معاملتهم على أنهم من أبناء المدينة وليسوا من المهاجرين. فأبناء المهاجرين الذين ولدوا في مدينة العقبة لا يمكن اعتبارهم "عقباوية" على اعتبار أن العقباوية لديهم نماذج سلوكية مختلفة فيما يخص سوق العمل عن أولئك في حي الشلالة الجنوبية، وهذه مقاربة كبيرة لما طرحة إميل دوركهايم عندما حلل تقسيم العمل في المدن الأوروبية عقب هجرة سكان الريف إليها (Durkheim, [1923], 1997).

إن بنية الأسرة لأهالي الشلالة لا تختلف كثيراً من حيث التركيب مع بنية الأسرة العقباوية، إلا أن الاثنتين تختلفان من وجهة نظر الهوية، فالهوية في العقبة تعتمد بشكل أساسي في هذا المقام على المكان والزمان. إن المكان مهم كبعد في توضيح حدود الهوية الاجتماعية داخل المدينة؛ فالمجموعة الأولى هي كل من يسكن حي العقبة القديمة (انظر إلى الخريطة 1)، ويعتبرون من "العقباوية"؛ أي سكان العقبة الأصليين. يضاف إلى المكان، النشاط الاقتصادي الذي من الممكن أن

يميز جماعة دون الأخرى؛ فمن الناحية التاريخية يمتهن هؤلاء الصيد كمهنة ومصدر أساسي للرزق، علماً بأنهم بدؤوا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بالتوجه نحو الأعمال الخدمية العامة التي رافقت التوسع العمراني والاقتصادي للمدينة، إضافة إلى العمل في الميناء كعمال، خصوصاً الشباب منهم.

المجموعة الثانية (سكان حي الشلالة الجنوبية)، هي تلك التي أتت إلى المدينة على أمل الحصول على وظيفة بسيطة في القطاع الخاص وشبه الرسمي، كعمال أجرة في الميناء. وقد انبثق عنهم مجموعة فرعية تعمل في القطاع غير الرسمي أو الهامشي ذي الأنشطة الدونية والبسيطة غير المدونة في السجلات الرسمية العامة أو الخاصة كالأنشطة العائلية (بغض النظر عن نوع النشاط) الموجه للسوق، والعمل في الشوارع (بيع مواد استهلاكية، تسول، عمالة الأطفال ..إلخ) أو العمل في أنشطة غير قانونية أو غير أخلاقية (أنشطة الترفيه المختلفة). يضاف إلى كل ذلك عدم ثبات العمل المأجور إن وجد (Cortes, 1997:71).

إلا أن هذا التعريف يجب أن لا يخدعنا، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنه ليس جميع سكان أحياء الصفيح يعتمدون على ما يسمى بالقطاع غير الرسمي، فمنهم يحصل على مصادر دخل ثابتة (Sanyal, 1991:39)، بل يعتقد البعض أن ما يقارب 60% من سكان هذه الأحياء يحصلون على دخولهم من مصادر ذات أجور ثابتة (Nelson, 1979:10). وقد تبين من دراستنا الميدانية أن معظم سكان الشلالة القادمين من مناطق أردنية كالطفيلة والكرك والرمثا يحصلون على دخول ثابتة، علماً بأن الدخول متدنية أو متوسطة في أغلبها. في حين يحصل أولئك القادمون من مناطق بئر السبع وغزة على دخولهم من القطاع غير الرسمي، وهي دخول غير ثابتة ومتقطعة وغير آمنة، كما هي الحالة في أغلب الدخول من هذا القطاع في أماكن متعددة من العالم (Amin, 1987: 612).

هذا الوضع المتردي إلى حدٍّ ما جعل الأفراد يتكتلون داخل مجموعاتهم القرابية؛ بحيث أصبحت الحدود الفاصلة بين الأسرة النووية والمجموعة القرابية الكبرى التي تنطوي الأسرة النووية فيها متداخلة كثيراً، وذلك من أجل الحماية الاجتماعية التي تفتقدها الأسر المعدمة والفقيرة، وهي كثيرة. وهذه حالة تكاد تكون منتشرة في كثير من أحياء الصفيح في العالم (Lee, 1996:356).

أما المجموعة الثالثة التي تتميز بالمقارنة مع العقباوية من جهة، ومع أهالي

الشلالة الجنوبية من جهة أخرى فهي تلك التي تمثل مجموعة البيروقراط، وهي الأفراد القادمون من المدن والبلدات الأردنية الأخرى للعمل في سلك الدوائر الحكومية، وشبه الحكومية، والشركات الكبرى من شركات نقل وتأمين، إضافة إلى العاملين في سلك الدوائر الأمنية، وأكثر ما يميز هؤلاء هو المستوى التعليمي العالي مقارنة مع العقباوية من جهة، وأهالي الشلالة من جهة أخرى.

أما بعد المكان لهذه المجموعة فهو – إلى حد كبير– مشترك مع العقباوية كونهما يعيشان في المدينة ذات الخدمات الجيدة والمنازل المرخصة. إلا أن مجموعة البيروقراط تشترك مع أهالي الشلالة في البعد الزمني من حيث تاريخ القدوم إلى العقبة؛ فمعظمهم أتوا في العقود الثلاثة الماضية. الفارق الأساسي بينهم وبين مجموعة الشلالة أنهم أتوا ومعهم الوظيفة ولم يأتوا للبحث عنها.

إن جميع العوامل سابقة الذكر من مكان وزمان، ومن ثم التجربة تؤسس لقاعدة نفسية تكون بمنزلة الآليات التي على أساسها تنقل الرؤى بين المجموعات، التي تحدد الحدود بينها. ويصبح الانتساب إلى المكان مؤشراً على الانتساب للمجموعة، وعليه إما أن يقر الفرد بانتمائه إلى مجموعته بشكل طوعي مقابل الأفراد المنتمين إلى مجموعات أخرى تعيش معه في المحيط نفسه (De Vos, 1982:31)، أو يقرر الآخرون انتماء الآخر على أساس ما يرونه من أفعال وما يسمعونه منهم أو ما يسمعونه عنهم من أطراف أخرى (أنسكو، 1993: 309).

والآن، للخوض مرة أخرى في المجموعة الأساسية المراد دراستها هنا، ألا وهي أهالي حي الشلالة الجنوبية، فإن مسألة الملكية حاسمة في مقاربتنا لتوضيح التشكيل الاجتماعي داخل الحي. وعلى سبيل المثال، فإن من البدهي أن يتطلب بناء المسكن (وهو الأساس في مقامنا هذا) ثلاثة عناصر، هي: الأرض، العمل، والتمويل (Asiama, 1985:357). عنصر العمل لا يعد مشكلة عند الأهالي هنا بسبب عرضه الكبير، ومن ثم رخصه، أما التمويل فتقل قيمته إن وجد في حالة عدم وجود الأرض، أما إذا وجدت الأرض فإن قيمة التمويل تقل إذا أخذنا بعين الاعتبار نوع المواد المستخدمة في بناء المنزل المكونة من الصفائح المعدنية والخشبية، إضافة إلى الطوب الرخيص، وكذلك مساحة المسكن الصغيرة، التي تتم – في أغلب الأحيان – على عدة مراحل، بحسب توافر التمويل لذلك.

من هنا فإن سوق الأرض في حي الشلالة لا يختلف كثيراً عن الأسواق

الشبيهة الموجودة في العديد من المناطق الأخرى من العالم، خصوصاً تلك التي تسودها العشائرية مثل مجتمعات وسط إفريقيا وغربها (Asiama, 1985:357). فسوق العمل يدار بشكل مباشر وغير مباشر من قبل الدولة والقبيلة في آن واحد (Hughes, 1999:37). وهذه سمة أساسية تميز مسألة الأراضي العامة في الأردن (أي التي تملكها رسمياً الدولة)، خصوصاً في مناطق الجنوب (Tarawneh, 1996).

على الرغم من أن مسألة ملكية الأرض في حي الشلالة لم تحل لغاية هذه الأيام، إلا أن التاريخ السابق لمثل هذه الحالات "ما يسمى بالامتلاك الفردي أو الجماعي لأراضي الدولة" في الأردن يميل في أغلب الأحيان لصالح أفراد العشائر (Tarawneh, 1996). وهذا التاريخ ربما يكون في صالح أفراد وأسر أهالي حي الشلالة، خصوصاً أولئك الحاصلين على سندات بيع وشراء من قبل أفراد وجماعات عشائرية، ادعت أن ملكية الأراضي تعود إليها بحكم قوانين تقسيم الأراضي. ومما يزيد هذه الاحتمالية هو فشل جميع المحاولات الرسمية لحل مشكلة الشلالة الجنوبية على حساب الأهالي القاطنين، إلا أن الطرق العشائرية وحدها غير قادرة على حل المشكلة. وبسبب وجود الاتجاهين معاً (الرسمي من جهة، والعشائري من جهة أخرى) يزداد حجم المشكلة مع مرور الزمن؛ حيث يتوسع حي الشلالة الجنوبية باستمرار؛ لأن المهاجرين للمدينة لا يجدون أي طريقة للمعيشة في المدينة الواعدة (مدينة المستقبل) إلا بالإقامة على أطراف الحي على أمل الحصول على مكتسبات، يمكن المطالبة بها لاحقاً مستندين في عمليتهم هذه على أساس "فرض سياسة الأمر الواقع".

6- الواقع الاجتماعي – الاقتصادي للشلالة الجنوبية: مقاربات إثنوغرافية

ينتاب الناظر إلى الشلالة سواء من جبال الشرق أو ساحل الغرب أنه أمام ضجيج مكبوت في مكان معزول، مكان مليء بالطوب المهترئ والزينكو والصفيح، وبالأطفال المتناثرين هنا وهناك فرادى وجماعات ليلاً ونهاراً. فالشلالة ترى كصحراء وسط غابة غنّاء، فهي تطل على مدينة هي الأكثر نظافة والأكثر تنظيماً في المدن الأردنية. من هنا فالفقر والبطالة والإحساس بعدم الاستقرار والحرمان هي رموز هوية أهالي الشلالة، وهم بهذا يكونون نموذجاً تقليدياً لما يعرف بالجماعات الهامشية التي تعيش على أطراف المدينة، كما هو الحال بالنسبة إلى هذه الجماعات

في أي مكان يوجدون فيه (Lioyed, 1979:31). ففي حين تعج مدينة العقبة بالحركة الاقتصادية والسياحية الأجنبية والمحلية، وتبدو مكتسية بلآلئ مضيئة في الليل، تغطس الشلالة بالسكون الاقتصادي والاجتماعي والعتمة من جهة، وتكثر فيها حركات بعض الشباب غير المحمودة هنا وهناك، فتصبح الشلالة "الغيتو" الذي يهابه معظم سكان مدينة العقبة من جهة، ولا يرغب في التعامل معه من جهة أخرى. يعبر عن ذلك أحد وجهاء عشيرة العزارات، ويقول: "لا نذهب إلى البحر .. لم أذهب إلى البحر منذ بداية الصيف[4].. الظروف لا تسمح بذلك .. أهل الشلالة كأنهم في بلد آخر .. العقبة كأنها في السعودية .. نتمنى أن يكون لنا علاقات مع أهالي العقبة ولكن لا يوجد..".

في هذه الأجواء التقينا أم محمد (63 سنة) إثر ترتيب مسبق، وبدأت تتكلم معبرة تارة بشكل مباشر، وتارة أخرى بشكل غير مباشر:

"أقمت في الشلالة منذ ستين عاماً عندما هاجرنا من فلسطين، كنت طفلة لا أتذكر جيداً في أي سنة كان ذلك .. تزوجت وأنجبت أولاداً وبنات في البلدة القديمة للعقبة، بعدها في الخمسينيات أو الستينيات أقمنا في الشلالة .. وأقيم الآن وحدي مع الشايب (الزوج) .. لا ننتظر سوى الحق (الموت) .. يقيم معنا ابن ابني اليتيم .. كان زوجي تاجر أغنام وهو الآن غير قادر على العمل لأنه تعبان ومريض مثلي فأنا بالكاد أستطيع أن أتحرك .. معي الروماتزيم والقلب .. عمري 63 سنة (تصمت قليلاً وتبدو أكثر حزناً من قبل وأكثر ألماً) .. نحن من الترابين وجيراننا نوَر، وسكن بالجوار غوارنة وآخرون من ملل لا أعرفها .. الكل يترك المدرسة .. البعض يعمل في الميناء والبعض الآخر في الفوسفات، وبعضهم بلا عمل وآخرون يعملون في تشدير السيارات .. كان الشارع نظيفاً والآن كله وساخة .. زبالة .. المجاري .. الروائح الكريهة، ولا أحد يهتم بالنظافة لا الناس ولا الدولة، والبلدية لا تعرف أن الشوارع بهذا الحال، وتمرض العيال (الأولاد) والذي يتعافى يتعافى والذي يتعلل يتعلل، بحسب حكمة ربنا .."

تصمت المرأة العجوز لفترة من الزمن وتطفر الدمعة من عينيها وتحاول أن تخفي دمعها بكبرياء، وبدأت تتكلم ولكن بتنهد مغموس بالحزن العميق، وتخرج

(4) المقابلة كانت في شهر أيلول.

كلماتها بتثاقل كبير: "والله عايفين (مستاؤون) الحياة .. أين أتحكم (أتعالج) .. أين سنذهب .. ماذا نفعل ..." . وتبكي المرأة بحرقة الأطفال على وضعها الرديء، وتحاول استعادة قدرتها على الكلام، ترتجف الدموع في عينيها، وهي بهذا تريد مني إيصال رسالة إلى كل مسؤول، إلى أي متنفذ، وبدت كأنها بحاجة إلى أن تتحدث إلى أي شخص يمكن أن يوصل كلامها، ومن ثم كلام الجميع في الشلالة الجنوبية، إلى المسؤولين المعنيين. فهي تريد أن تعبر عن مدى احتياجات المنطقة إلى الخدمات الأساسية وإلى البنية التحتية مروراً بفرصة العمل والتأمين الصحي، وإلى الإحساس بالاطمئنان باستمرارية الإقامة في المساكن التي بنوها، فالحي في ذهنهم جزيرة معزولة عن أي شيء، ويعج بسكان يعيشون على هامش المدينة الغنية، فهم لا يرون سوى الفقر والبطالة والتهميش، ومن ثم عدم الإحساس بالطمأنينة، وهذا ما ينتج الرعب والخوف، ومن ثم الرغبة بالانتقام من المجتمع الطبيعي الذي يصبح – في نظرهم – رمزاً للواسطة والطبقية والتمايز غير الشرعي، وهذا بدوره يولّد العنف والانحراف في المجتمع الأكبر. فالكثير من الدراسات تؤكد وجود رابطة قوية بين الفقر المدقع لسكان أحياء الصفيح في المدن والجريمة والعنف (Epstein, 1995:10).

في ظل البحث الميداني ومحاولة معرفة الخفايا الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للحياة الداخلية لحي الشلالة الجنوبية تم تعرف العديد من السكان الذين يمثلون فئات اجتماعية واقتصادية وإثنية مختلفة.

أحد سكان الشلالة الجنوبية، الذي وجدناه مساءً بالقرب من منزله في الشلالة وهو يتابع باهتمام شديد عنزتيه الشاميتين، جلسنا معه أمام المنزل بعد أن طلب من أهل بيته إعداد الشاي، وبدأ حديثه بعد تقديماتي عن البحث الذي أقوم به، وقال:

"أتيت من قرية (..) في الكرك إلى العقبة سنة 1962 للعمل عتالاً في الميناء .. فأنا من أسرة مستورة ولم يقدر أهلي على تدريسي في المدرسة؛ حيث كانت المدرسة بعيدة عن القرية التي أعيش فيها. عملت في الميناء حتى عام 1967، حينها أشاع الناس أن إسرائيل ستحتل العقبة وستدمرها وتقتل كل من فيها، فرجعت إلى الكرك كما فعل الكثيرون. بقيت في الكرك مدة أربعة شهور، وبعد أن استقرت الأمور عدت إلى العقبة وعملت في سلطة المياه لمدة عشر سنوات. بعدها عملت حارساً في السوق التجاري لمدة ثماني سنوات .. قبل حرب 1967 أقمت بالشلالة بعد أن اشتريت الأرض من "عقباوي" بـ 10 دنانير، وعندما رجعت إلى الشلالة بعد الحرب

بعت مباشرة الأرض التي كنت قد أقمت عليها "براكية" بـ 150 ديناراً، وقد ضحك عليّ "الكركية" آنذاك. في أواخر عام 1967 اشتريت في الشلالة منزلاً مكوناً من غرفة واحدة، ولكن مسقوفة بـ 180 ديناراً، في حينها لم يكن في الشلالة سوى ستين بيتاً. في أواخر 1967 وبدايات 1968 بدأت أفواج الأفراد والعائلات تتوافد إلى الشلالة من فلسطينيين (من بئر السبع وغزة) وكركية وطفايلة.

"بعدها بنيت بيتي هذا (على مساحة 120 متراً مربعاً) من الطوب .. نقلت كل طوبة على ظهري، وسقفت البيت من الزينكو الموجود في الميناء. كانت الفترة ابتداء من عام 1968 وما بعدها، فترة بناء وحركة في حي الشلالة بالضبط مثل "المنحلة"، في تلك الفترة كان الناس يفزع بعضهم لبعض، الخليلي يساعد الكركي، والغزازي يساعد السبعاوي والطفيلي يفزع للكركي .. أما الآن فلا أحد يعرف أحداً، إلا إذا حدثت مشكلة كبيرة، فكل واحد يقف بجانب من هو من جماعته، فالكركي يقف بجانب الكركي، والغزاوي بجانب أخيه وإلى آخره ..."

صمت الكركي (أ)، طُرق باب البيت من الداخل وقام وأتى بالشاي، وبعد أن سكب الشاي نظر إلى مدينة العقبة من الأعلى (موقع الشلالة يعتبر أعلى نقطة مأهولة في العقبة) من خلال أضوائها، وهي تتأرجح على مياه خليج العقبة، والأضواء المتحركة للسيارات على الشوارع المحاذية للشاطئ، في تلك اللحظات كنت أراقبه بعيني بسرية و خجل، وعاد ليقول:

"لي أقارب، أولاد إخوتي، لم أرهم منذ أكثر من سنة، وهم يعملون معي في نفس المكان .. في الميناء. أصبح الميناء واسعاً كبيراً .. لقد أصبح الميناء حوتاً يبتلع الجميع، لا يستطيعون الخروج منه حتى بعد أن ينهوا عملهم منه، فهو يبقى الأب والابن .. الماضي والحاضر". وسألته ماذا عن المستقبل؟ فردّ ببرود وهو ينظر إلى الأرض ويقول "لا أدري".

وفي مقابلات متعددة مع أحد كبار السن من القادمين من قطاع غزة يقول الغزاوي (أ) بالسياق نفسه بدايات القدوم إلى منطقة الشلالة:

"أنا متقاعد من مؤسسة الموانئ، وأحصل على 85 ديناراً تقاعداً شهرياً. أتيت إلى العقبة عام 1956، وأنا في الأصل من بئر السبع، حيث هاجرنا عام 1948 إلى غزة. عملنا هناك في الفلاحة وتربية الأغنام. بقينا هناك عدة سنوات، بعدها انتقلنا إلى العقبة عام 1956، وأقمنا على أرض مشاع، وأقمنا بداية في خيمة، بعدها بعدة

أشهر عملنا "براكية" من الخيش و"الزينكو" ثم حولناها إلى بيت من الطوب. كنا فترتها نربي حيوانات، واستمر عملنا هذا لمدة طويلة، في عام 1975 عملت في الميناء وأنهيت خدماتي فيه عندما أصبح عمري 60 عاماً وكان ذلك عام 1992 .. عندما قدمت إلى العقبة وضعت يدي على الأرض التي بنيت عليها بيتي هذا الذي تراه، وذلك من بدوي من الحويطات بمبلغ 20 ديناراً، وتبلغ مساحتها 400 متر مربع، وفي عام 1972 غيرت المسكن من الخيش والكرتون والزينكو إلى الطوب والإسمنت .. فكنت أصنع الطوب بنفسي من الأرض التي أقيم عليها واشتريت الإسمنت.

"أذكر أنه بعدما اشتريت قطعة الأرض وبعد أن بنيت البيت في الخمسينيات جاءني رجل اسمه (...) وقال لي إن هذه الأرض له .. وعندما حدد لي الأرض بشكل دقيق أدركت أن الأرض له، فأعطيته 10 دنانير وأخذت منه ورقة تنازل. كان يقيم معي والدي وأمي وإخوتي، وأقام بجانبي بعض أقاربي. أذكر أن (الدرك) الشرطة أتت إلينا وسجنونا لأننا معتدون على أرض الدولة. بعد عدة أيام من السجن وقعنا على أوراق تنص على أننا أقمنا على أرض تعود ملكيتها للدولة وليست لنا". وبعد حركة هنا وهناك من الزوار وأحفاد المتحدث نظر إلي وتابع قوله: "هل يعقل أن يذهب شقائي وتعبي هباءً .. فأنا لم أحصل في الدنيا كلها إلا على هذا البيت المتواضع الذي تراه، لا يوجد فيه أية وسيلة ترفيه، كما هو موجود في بيوت الناس العاديين .. هل سيرحلوننا .. لا أعتقد بأن الأمور تتم بهذه البساطة .. معاناتنا مستمرة منذ أكثر من نصف قرن .. لا نريد سوى (الستيرة) في بيتنا هذا".

ويبدو هذا القلق واضحاً عند الآخرين خصوصاً عندما تصبح تجربة الرحيل من مكان إلى آخر حاضرة في ذهن بعض السكان الحاليين في الشلالة، كما هو الحال عند بدو الإحيوات، الذين كانوا يتنقلون بين صحراء سيناء ومنطقة بئر السبع ووادي عربة، واحتجز الكثير منهم في الأردن بعد حرب 1967 (Stewart, 1986:64). فالاسترجاع التاريخي مهم كردة فعل غير واعية في الذهن من أجل تثبيت حقهم في الوجود في مكان إقامتهم الحالي في الشلالة الجنوبية، وكأنهم يريدون تأكيد أن هذا المكان هو المكان الأخير للرحيل، فمثلاً وليس حصراً ذكر أحد شيوخ عشيرة الإحيوات ما يلي:

"نحن في الأصل من قبيلة المساعيد الذين جاؤوا من وادي الليث من الجزيرة العربية في المنطقة المحاذية لليمن .. ثم ذهبوا إلى فلسطين .. اختلفوا مع الدولة

العثمانية وحصلت مذابح بينهم، وانهزمنا، فذهب أحد أمراء المساعيد إلى دير حوران في منطقة اسمها فارعة المسعود وتأتيها من نابلس .. والثاني ذهب مع جماعته إلى صحراء سيناء وسكنوا في منطقة الإسماعيلية والقنطرة .. والمجموعة الثالثة ذهبت إلى جبل العرب في سوريا .. والمجموعة الرابعة التي نحن منها كانت الأضعف والأقل عدداً فتاهوا في الصحراء بين سيناء ووادي عربة .. عثر عليهم جماعة من المساعيد في وادي عربة في منطقة يسمونها الآن "رحمة" .. في طريق هذه الجماعة الفقيرة وقليلة العدد كانت النساء قد عثرن على ثمر طعمه حلو بالقرب من منطقة غزة –بين صحراء سيناء ووادي عربة– وجمعن الكثير من هذا الثمر، وكان الكل يأكل منه، وعندما وصلت هذه المجموعة إلى وادي عربة بدأت النسوة بإطعام الضيوف من الثمر الذي بحوزتهن .. سألن من أين هذا الثمر الطيب؟. فقلن إنه من شجر اسمه "إلحيوي"، فبدأ الناس يقولون هؤلاء جماعة الإحيوات .. بعد ذلك بفترة طويلة هاجر جماعة منا إلى العقبة، ونزلنا تحت النخيل وتعلمنا الاهتمام في النخيل فأصبحنا مشهورين بذلك .. شاركنا العقباوي بملكية الشجر وهو يمتلك الأرض، ولكن عندما صار تسجيل الأراضي سجلوها العقباوية بأسمائهم ولم يكن لنا أي شيء على الرغم من ملكيتنا للشجر معهم .. حدثت بعض المشكلات، فتم الاتفاق على أن يأخذ البدو من الجازي والإحيوات والنجادات منطقة الحفاير، التي هي منطقة الشلالة الشمالية والجنوبية وما حولها .. في أواخر الستينيات بدأ الناس الذين يعملون في الميناء بالسكن في "براكيات" وخيم في المنطقة التي اسمها الآن الشلالة .. بشكل عام تركنا تربية الأغنام في حدود عام 1970 وبنيت بيتي هذا بداية في تلك السنة .. جاءت الدولة وحاولت هدم الشلالة مثل ما هدمت منطقة الخزان، ولكن – بعون الله – نحن منعناهم من ذلك، حدثت مشكلات بين الناس والشرطة وحبسوا البعض منا .. تحركت الناس في كل اتجاه، وذهبنا إلى عمان، ووصل الأمر إلى الديوان الملكي، فجاء أمر بوقف الهدم وبدأ التطوير الحضري – دائرة التطوير الحضري– بتطوير المنطقة، وهذا ما حصل لمنطقة الخزان والشلالة الشمالية .. فعليهم إكمال المعروف والقيام بتطوير الشلالة الجنوبية أسوة بإخواننا في المناطق المحيطة، فنحن لا نملك أي شيء غير بيوتنا الصغيرة والبسيطة هذه...".

وفي سياق مقابلة البعض من أهالي الحي عثرنا على نموذج يختلف كلياً عن النماذج التي ذكرت سابقاً، وهو أحد أهم الملاكين في حي الشلالة الجنوبية، لدرجة أنه يعتبر واحداً من أهم الأغنياء المقيمين في الحي، ويقال عنه من قبل أهالي الحي

إنه كان من أذكياء السكان الذين تنبهوا لمستقبل العقبة، فمساحة الأرض التي يقيم عليها هذا المبحوث هي 4000 متر مربع (أربعة دونمات). المهم في هذا النموذج أن خطابه يكاد يتطابق مع الفقراء والمعدمين ذوي الاتجاهات والأصول الاجتماعية المختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بالرؤية للشلالة ومستقبل الحي، يقول:

"دخلت المدرسة في قريتي (...) في الكرك عام 1954، وكانت الناس في تلك الفترة لا تعي ما هو العلم، كان أستاذنا ومديرنا من مدينة الخليل اسمه سليم حسين، وكان أستاذاً يشجع على العلم والدراسة .. والدي كان ممتعضاً لما أقوم به في المدرسة خصوصاً أنني كنت أحب الدراسة والمدرسة. فقد كان عنده قطيع من الأغنام ويريدني أن أرعى بها خصوصاً أنني الأكبر بين إخوتي. بعد وقت المدرسة وفي أوقات العطلة المدرسية كنت أعمل في أرض أحد الملاك الكبار من المنطقة، وكنت أحصل منه على بعض النقود، وكنت أيامها أتاجر بما أحصل عليه. بقيت على هذا الحال حتى الصف السادس. بعدها كان لابد لي أن أنتقل إلى مدرسة في بلدة مجاورة لقريتنا. هذا الانتقال أصبح يعني مصروفاً أكثر .. درست الأول الإعدادي، وفي السنة التي تلتها أصبح الوضع المادي على الأهل أكثر صعوبة، فتركت المدرسة والتحقت بالحرس الوطني، وكان راتبي خمسة دنانير، ينقصها ثلاثة قروش طوابع. كنت أعود إلى البيت في إجازة كل ستة شهور. في عام 1965 تحول من بقي في الحرس الوطني إلى كادر الجيش العربي. عينت كاتباً؛ لأن خطي كان جيداً، وكنت أقرأ وأكتب بشكل جيد، وبعدها تعلمت الطباعة وأصبحت طابعاً، وخدمت في الغور الصافي، ومن ثم في الكرك، وبعدها إلى لواء اليرموك في شمال الأردن عام 1965. بقيت كما أنا حتى عام 1973؛ حيث نقلت إلى التوجيه المعنوي للعمل في الثقافة العسكرية في القويرة، بعدها بسنة نقلت إلى مدرسة في قرية حسينية بن جازي، بقيت هناك حتى عام 1978، بعدها انتقلت إلى السوق التجاري في معان ومن ثم إلى العقبة.. في 1980/1/1 عملت في العقبة في المؤسسة العسكرية، بعدها طلبت الترميج ومعي سبعة أبناء. في تلك السنة كنت أشاهد وأسمع الناس تتكلم عن الأراضي في منطقة الشلالة، وأن الناس تشتري من صاحب الأرض الأساسي الذي هو عفاش بن جازي، فقد كان معظم أراضي الشلالة مقسماً عشائرياً، يعود ملكيته لقبيلة الحويطات، وكانت القسمة للشيخ عفاش. واشتريت قطعة أرض بمساحة 100 متر في سنة 1981 بمبلغ 500 دينار، وذلك بموجب ورقة مثبتة بشهود، وقمت بتسجيل الأرض باسمي في سجلات سلطة الإقليم ودائرة

التطوير الحضري. أذكر أن الأرض كانت أكواماً من الزبالة والنفايات العديدة، كما كانت المنطقة المحيطة مرتعاً للكلاب الضالة، وقمت بمساعدة من البلدية بالقضاء على الكلاب، وأذكر أنني قتلت 20 كلباً. قمت بتجريف الأرض، وتسويتها بشكل لائق للبناء، وصنعت طوباً إسمنتياً مع عمال مصريين، وبنيت غرفتين ومرافقها مع سياج حول البيت، وسكنت فيها .. في عام 1983 اشتريت قطعة أرض محاذية لبيتي بـ 700 دينار، وتوسعت في الأرض عام 1985، وأخيراً في عام 1990 اشتريت أرضاً مجاورة بـ 4000 دينار، حتى أصبح عندي هذا البيت الكبير على مساحة أربعة دونمات، ونسكن الآن 12 نفراً، بمن فيهم أسرة أحد أبنائي المتزوجين .. بصراحة لو يعطونني 100 ألف دينار لما قبلت لأي إنسان أن يأخذ داري مني .. عملنا جميعاً لبناء كل طوبة أنا وزوجتي وأبنائي وبناتي .. البيت لم يعد بيتاً وإنما مملكة لنا .. انظر لهذه النباتات ولذلك الشجر المثمر، مثلاً شجرة الجوافة هذه لا يوجد مثلها في العالم.." .

يبدو واضحاً أن تجارب الرحيل المختلفة إلى حي الشلالة شكّلت وجداناً مشتركاً للذين أتوا إليه، على اعتبار أن هذا الحي الذي صنعوه هو الذي أواهم وليست مدينة العقبة. ففي نظرهم لم تقم المدينة باستيعابهم وإنما حي الشلالة الجنوبية هو الذي فعل ذلك، ولأنهم هم الذين بنوها "بعرق جبينهم" كما يقول معظم المبحوثين، فإننا نكون أمام خطاب جدلي قائم على المنفعة المتبادلة؛ فمن جهة استوعبت منطقة الشلالة أولئك الأشخاص الذين لا تستطيع المدينة استيعابهم لأسباب موضوعية لها علاقة بتدني المستوى التعليمي والمهني، ومن ثم ضعف الحالة المادية؛ أما من الجهة الأخرى فنرى المبحوثين يؤكدون تكراراً أن المنطقة كانت "خراباً" و "أكواماً من الزبالة"، وبسببهم أصبحت منطقة قابلة للسكن، وأصبحت "محط أنظار الكثيرين". فمعظم المبحوثين يقولون "بداية سكنا في "براكيات" أو "في خشش"، ثم يقولون بعدها "عمرنا" و "زرعنا"، وهكذا.

هذه الرؤية الجدلية كوّنت الأساس لهوية خاصة بأهالي الشلالة، تختلف بمضمونها عن هوية سكان العقبة، فأصبح يقال "العقباوية" بغض النظر عما لو كانوا فعلاً من سكان العقبة الأصليين أو القادمين إليها من مدن الأردن وفلسطين وقراهما. كما أصبح يقال عن سكان المدينة الآخرين "الموظفين". من هنا أصبح هناك فرز اجتماعي واضح لما يعرف "أهل الشلالة". وحتى داخل الحي الكبير للشلالة، بات الناس يقولون "أهل الشلالة الجنوبية". فبخلاف الأفراد الآخرين

خارج الحي، جميع من تمت مقابلتهم من أهالي الحي يروون قصص مجيئهم واستقرارهم في "الحي" وليس في "المدينة" بشيء من الرومانسية والتراجيديا، ويعطون لروايتهم بعداً تاريخياً حتى يؤكدوا حقهم كغيرهم في البقاء في "الحي" و "المدينة".

من جهة أخرى، أصبح الفرز الاجتماعي لأهالي الشلالة الجنوبية على مستوى المدينة هو الأساس الذي يحكم علاقات المجموعات داخل الحي من جهة، وعلاقات الحي بالتجمعات الرسمية والاجتماعية في المدينة من جهة أخرى. ولقد كان واضحاً من البحث الميداني أن جميع هذه العلاقات مبنية على أسس مليئة بالخوف والترقب وتراوح – مداً وجزراً – بين الاعتراف بالحي وسكانه، أو إزالته وترحيل سكانه.

إن الحالة التالية تعبر – بشكل واضح – عن هذا الخوف والقلق وعدم الاستقرار والنزوع إلى العنف المرتقب الذي يشعر به معظم سكان الحي.

يقول (ك) وهو في عقد الخمسينيات: "أتيت مع أبي إلى العقبة سنة 1967 بعد احتلال إسرائيل لقطاع غزة، أذكر أنه لم يكن معنا أي شيء، فأقمنا مباشرة في الشلالة في بيت بنيناه من الصفيح و"الزينكو"، كنا مثل الذين يعيشون في بيوت بلاستيكية، كنا ننشوي كالدجاج. وبعد سنوات تمكنا من الاستبدال بالصفائح المعدنية جدراناً من الطوب وأسقفاً من الخشب بدل الزينكو".

يسكت فجأة، ثم يتابع حديثه حول مستقبل الاستقرار في الشلالة، وإحساسه بالإحباط من كل الإجراءات ومحاولات حل مشكلة الشلالة، ويعلن عدم ثقته بأية حلول سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وكان يقصد بالمحاولات غير الرسمية زيارتنا إليه ورغبتنا في أن تحل المشكلة لصالح الأهالي. يقول: "الكلام هو .. هو منذ خمسة وعشرين عاماً .. كلام في كلام من دون جدوى". يتابع ويقول: "هناك من هو مستفيد من وضع الشلالة كما هو، أولئك الملاكون الكبار الذين لهم عقارات في العقبة وعلى الشاطئ، ويمتلكون العديد من البيوت في الشلالة مسجلة بأسماء أبنائهم وبناتهم وأقربائهم وأنسبائهم .. هل تريد أن أقول لك إنهم ربما يسجلونها بأسماء دوابهم .. هؤلاء يؤجرون بيوتهم في الشلالة للعمال على الراس .. هؤلاء الملاكون لهم سلطة ويدهم طويلة في كل مكان .. والله أقول لك إنني لا أثق بأية محاولة يقال إنها تأخذ مصلحة الأهالي بعين الاعتبار، معظمنا من الموظفين البسيطين وعمال في البوتاس أو في الأسمدة والمصفاة، موسرجية، عتّالة، حراس ..

باختصار لولانا ما في وجود للكبار ولا يوجد فلوس عندهم، على الرغم من كل هذا لا أحد يريد مغادرة الشلالة .. يا أخي لا يوجد عندنا مشكلة، المهم أن يأتي المسؤولون الجادون ويطوروا البلد، سأكون راضياً حتى ولو أخذوا جزءاً من بيتي بهدف التطوير فلن أعترض، المهم أن يأتوا ولا يوجد داع لأن نعيش في قلق، نحن هنا أكثر من ثلاثين ألفاً، أين سيذهبون بنا، هناك أرامل وأسر كثيرة تتلقى الدعم من التنمية الاجتماعية، وأسر أخرى لا يوجد لديها دخل وإنما تعتاش على عيشها اليومي، مع كل هذا فأنا لا أعتقد بأن المشكلة عند الناس وإنما عند المسؤولين".

لقد كان واضحاً منذ بداية البحث الميداني ومن خلال المقابلات المكثفة مع الأفراد أو الجماعات أن الجميع مع فكرة التطوير حتى لو أخذ جزء من بيوتهم وحتى لو دفعوا جزءاً من تكاليف التطوير بشكل يراعي الحالة الاقتصادية المتردية عند الأغلبية. إن هذا الطرح يشير إلى فكرة أن التطوير ليس مشكلة شعبية وإنما هو تعبير عن أزمة رسمية، وذلك بسبب الحسابات الاقتصادية الكلية ونزوع القطاع الخاص فيما يخص الاستثمارات في العقبة، خصوصاً الاستثمارات في القطاع السياحي، كما يعلن هنا وهناك بشكل غير رسمي.

7- مورفولوجيا وبيئة حي الشلالة:

من المشاهدة الأولى للحي، من أي جهة، يمكن ملاحظة أن المادة الغالبة على منازله هي الصفائح المعدنية والأخشاب والطوب غير المشغول جيداً. لا يوجد مستوى معين؛ لأن الحي بني على مجموعة من الكثبان والتلال ذات الأحجام والمساحات والارتفاعات المختلفة. وتكاد تندر فيه ما يمكن أن يسمى طرقات رئيسة، باستثناء طريق ترابي واحد من الممكن للسيارة أن تدخله، فلا يوجد سوى أزقة ضيقة ومتوسطة التوسعة، شديدة التعرج. وبسبب اختلاف الارتفاعات في مستويات الأرض والتعرجات الكثيرة أصبح الحي يتكون من مجموعة كبيرة جداً من الأزقة الضيقة على شكل سلالم ودرجات. وهذا ما يؤكده تقرير دائرة التطوير الحضري حين يقول: طبوغرافية الشلالة الجنوبية سيئة وغير متجانسة بميول تراوح بين 10% و20%، وأرضية الشلالة تربة رملية؛ مما يجعلها مهددة بالانجراف التدريجي خصوصاً من الجهة الجنوبية نتيجة لوجود الوادي الرئيسي الذي هو مصب ومجرى للأمطار (دائرة التطوير الحضري، 1988: 1). لقد أقام الناس في الأساس بيوتهم دون تخطيط ودون تنظيم، فلا يوجد تهوية للمساكن ولا أماكن عامة

أو مساحات يمكن للسيارات الوصول إليها. لذلك فالحي مزيج من الركام والناس والحيوانات المدجنة (مثل الدجاج والماعز والغنم والكلاب)، الكل وسط أكوام من النفايات المتناثرة هنا وهناك بين البيوت، كما تكثر الروائح الكثيرة الصادرة عن النفايات وعن مجاري المياه العادمة المكشوفة، وعن الحيوانات الكثيرة التي يعيش بعضها داخل البيوت، والبعض الآخر بجانب المساكن. من هنا فإن البيئة غير نظيفة وظروف الحي الصحية سيئة، وهذا يبدو واضحاً على مظهر الناس خصوصاً الأطفال وكبار السن. فهاتان الفئتان العمريتان لا تعملان، ومن ثم تعتمدان في حياتهما على الفئة العمرية المتوسطة التي من المفترض أن تعمل. فالفقر والجهل (عدم التوعية الصحية) يؤثران في مدى اهتمام الإنسان بنظافته ونظافة البيئة التي يعيش فيها، من حيث نظافته الشخصية ونظافة بيته والحي الذي يسكن فيه. فسكان الشلالة لا يهتمون بنوعية الغذاء. في هذا الخصوص يقول أحد المتعلمين من سكان الشلالة: "الخضار التي تباع في الشلالة التي يقبل عليها معظم السكان تالفة، وهي ما يتبقى من الحسبة الرئيسة في العقبة .. الناس هنا تفضل شراء الخضار الرخيصة .. يلاحظ أن تجار الخضار الكبار في الحسبة لهم فروع في كل مكان في العقبة، يبعثون إلى الشلالة ما تبقى من الخضار التالفة أو شبه التالفة". وهذه ظاهرة عامة في هذه الأحياء بغض النظر عن وجودها كما هو الحال –على سبيل المثال – في مصر (ثروت اسحق، 1993: 112–113). يتابع طبيب حي الشلالة الحديث ويقول: "الناس هنا لا تراجع الطبيب وفي الحالات الضرورية يتجهون إلى المراكز الصحية الحكومية بسبب الضائقة المالية التي يعانونها .. أغلب الحالات المرضية للأطفال، وهي حالات لها علاقة في الوضع البيئي السيئ للشلالة خصوصاً الروائح الكريهة الصادرة عن الحيوانات ونفاياتها، وعن التبن والعلف المخزن داخل البيوت، فمثلاً باستمرار يعاني الأطفال التهابات اللوز والحنجرة وتحسس القصبات الهوائية .. ويعانون سوء التغذية". وهذا ينسجم مع الكثير من الدراسات الميدانية التي تمت في مختلف أحياء الصفيح في العالم، التي تؤكد أن أكثر الفئات تضرراً هم الأطفال، حيث يصابون بمرض الربو (Kigotho, 1997:874). كما تشير الكثير من الدراسات إلى أن الوضع الصحي المتدني يمكن أن يؤدي إلى ظهور أمراض معدية، كما حدث في شمال الهند (Lodeha et al., 2000: 204). كذلك طبيعة الطقس الحار وكثافة السكان سواء داخل المنزل أو خارجه وكبر حجم الأسرة و شدة تقارب المنازل بعضها من بعض كلها تساعد على انتشار الأمراض

الفيروسية بسبب العدوى. إن الذي يتردد على الشلالة ويراقبها من الداخل فإنه سوف يرى منظراً مألوفاً يمزج بكثافة بين الأطفال والحيوانات الموجودين في الحيز نفسه خصوصاً الطرقات منها.

يمكن تصنيف الطرقات إلى ثلاثة أحجام؛ طرق رئيسة بعرض 6 أمتار تقريباً وهي نادرة جداً؛ وطرق متوسطة بعرض 3 أمتار تقريباً، وطرق (أزقة) بعرض متر إلى متر ونصف المتر؛ حيث تشكل الأغلبية الساحقة من طرقات الحي الداخلية.

يفصل حي الشلالة الجنوبية عن الشلالة الشمالية شارع تجاري يمثل السوق الرئيسي لكلتا الجهتين. تنتشر منازل الشلالة على أرض وعرة مساحتها تقريباً 150 دونماً. تصنف هذه الأرض على أنها "ميري" (أي ملك للدولة). ولم تكن يوماً تصنف على أنها ملك خاص لأي فرد أو مجموعة. لكن الأفراد وتحديداً البدو يدعون أنها ملك لهم بحكم وضع اليد، وأنها (أي الأرض) واحدة من الواجهات العشائرية التي تعود بالأصل إلى عشيرة الجازي من قبيلة الحويطات. علماً بأن طريقة وضع اليد كانت من أهم أشكال الادعاء بملكية الأراضي الواسعة ولكن ليس للأفراد وإنما للجماعات القرابية الكبيرة، كالعشيرة مثلاً (Tarawneh, 1996). كما أن هذا النظام من الملكية، ذا العرف القبلي ما زال – حتى يومنا هذا – قوياً وفعالاً في كثير من المناطق في الأردن (Tarawneh, 1996). من هنا جاء حديث معظم المبحوثين متناغماً مع هذا العرف القبلي، حيث يؤكدون أنهم اشتروا قطع الأراضي من البدو، وبعضهم من أشخاص كانوا قد حصلوا على الأرض من البدو. البعض من الذين ادعوا بوضع يدهم على الأرض لم يعطوا القادمين الجدد أوراقاً تثبت ملكيتهم، وكان هؤلاء من سكان العقبة من غير البدو، أما البدو – وخصوصاً في فترة الستينيات والسبعينيات – فكانوا يعطون صكوكاً موقعة من شهود على البيع.

يقول أحد المبحوثين من أهالي الحي: "لو حدث –لا سمح الله– حريق في أي بيت فإن الإطفائية لا تستطيع الدخول إليه لعدم وجود الشوارع، والحي عبارة عن كومة من الزبالة". وإمكانية الخطر واضحة للعيان؛ فأسلاك الكهرباء غير مشدودة وتلامس أغلب المنازل أو "البراكيات" ذات الأسطح المعدنية. ولأن الاشتراك في الكهرباء غير رسمي فإنه إذا حدث واشترك أحدهم بخط الكهرباء فإنه يرى بهذه الخدمة مصدراً للدخل؛ حيث يقوم بمد البيوت المجاورة بخطوط فرعية من بيته، ويتم ذلك بوضع عدادات كهرباء فرعية. ويمكن لعشرة بيوت أن تشترك في خط

واحد. والمياه لا تختلف عن الكهرباء، فتمديدات المياه تتم بشكل غير قانوني وفردي، من بيت واحد إلى مجموعة بيوت مجاورة للبيت المشترك.

أما التمديدات الصحية فهي تقريباً معدومة، فالحفر الامتصاصية هي الوسيلة الرئيسة، ويمكن شم الروائح الكريهة في جميع الأزقة، كما تتسرب المياه العادمة من بيت إلى بيت، وهذه إحدى أهم نقاط الخلاف بين الجيران في الحي. أما مياه الغسيل فتسيل عبر أقنية طبيعية في الطرقات والأزقة.

ومن أسباب المشكلات والخلافات بين السكان، أن الصوت نافذ من بيت إلى آخر؛ وذلك لأن طبيعة مواد البناء هشة وضعيفة، فهي في أحسن الأحوال من الطوب الرخيص، إضافة إلى الصفائح المعدنية والزينكو والكرتون. من هنا فإن الخصوصية الاجتماعية شبه معدومة عند كثير من الأسر. فهذا الوضع يفشي أسرار الأسرة من جهة، والأصوات العالية تزعج وتقلق راحة الجيران من جهة أخرى، وهكذا؛ مما يزيد من هشاشة حي الشلالة.

8- الفئات الاجتماعية:

لأهالي الحي عدة تصنيفات اجتماعية، بعضها يختلف في معانيها ومضمونها، وبعضها يتقاطع فيما بينها. مثلاً يمكن سماع المصطلحات التالية من أحدهم: "يسكن الشلالة الطفايلة، والغزازوة، والبدوان، ومن العمران". بعضهم يقول: "..بدو، غزازوة، حويّات، حويطات، كركية، طفايلة، وعزارات (النور) فالشلالة تحوي على كل الملل ..". البعض يعطي نسبياً للمجموعات فيقول: "معظم الشلالة من السبعاوية والغزازوة، ونسبة الأردنيين لا تتعدى 20 %".

أما التصنيف الأكثر قبولاً وشمولاً للأسر والأفراد من سكان الحي والمعدل صيغته من الباحثين فهو التالي:

- الفلاحون: وهم الكركية (نوايسة، بطوش، طراونة، رواشدة، وقرالة) والطفايلة ومن محافظة معان من وادي موسى (خليفات)، ومن عجلون (الفريحات)، وأسر متفرقة من الشوبك وإربد.

- البدو: وهم الحويطات، يضاف إلى ذلك الحويات الذين قدموا من سيناء، وبقوا في المنطقة (خصوصاً في منطقة وادي عربة) بعد حرب 1967.

- الفلسطينيون: وهم أهالي غزة (الغزازوة)، وبئر السبع (السبعاوية)،

والبعض من الضفة الغربية (منطقة جنين مثل عائلة الزيود، والبعض الآخر من الخليل). أما غالبية السبعاوية فهم من عشيرة الترابين التي هاجرت إلى غزة عام 1948، وهذا الحال ينطبق على عشيرة التياهة والعزازمة، منهم عشيرة العيشات والرياطية والغرابلية والمعاتقة. ويبدو واضحاً التداخل الكبير بين أسماء عشائر بئر السبع وعشائر غزة. ومن أهم عشائر غزة الكباريتي.

- النور: وهم من عشيرة العزارات.
- الغوارنة: معظمهم من الأغوار الجنوبية.
- جماعات أخرى: مثل الرمثاوية (من الرمثا)، يضاف إلى ذلك العديد من المصريين والسودانيين.

ويؤكد هذا التصنيف جزئياً ما جاء في المسح الاجتماعي الذي قامت به سلطة إقليم العقبة عام 1999؛ حيث جاء أن 32 % من غير الأردنيين هم مالكون في الشلالة الجنوبية وهم مصريون، سعوديون، غزازوة (من حملة الجواز الأردني المؤقت)، وبئر السبع، وجنسيات أخرى غير معروفة (سلطة إقليم العقبة، 1999: 4). أما بالنسبة إلى الجنسيات غير المعروفة فقد أكد بعض المبحوثين أن هناك عدداً من الجنسيات الباكستانية والسودانية يعيشون ويتملكون في الحي.

ويبدو واضحاً من خلال التنظيمات المعلنة أو غير المعلنة أن أبناء المجموعة من سكان الحي يقيمون علاقات وطيدة فيما بينهم، أكثر من العلاقات بين أبناء المجموعات المختلفة. وأهم صبغة تدمغ هذه العلاقات تكون أقرب للتكافل الاجتماعي عن سواها.

أما على المستوى الأعلى للعلاقات فيقول أحد المبحوثين رداً على سؤال حول مدى متانة العلاقات الاجتماعية بينهم أو ضعفها (كأهالي الشلالة) وبين أهل العقبة الذين يقولون عنهم "العقباوية" يقول باقتضاب: "لا .. بصراحة .. والله ما في اختلاط .. ممكن من خلال العمل والبيع والشراء؛ لأنه بصير البعض يقول إنو شفنا من أهل الشلالة كذا وكذا .. إحنا بدون هالواسطة مش خالصين من حكي الناس".

إن أكثر المجموعات التي تشعر بقلق اجتماعي ووظيفي هي المجموعات التي لا تحمل الجنسية الأردنية أو تلك التي تحمل جوازات السفر المؤقتة (لمدة سنتين) وهؤلاء معظمهم من أهل غزة وبئر السبع، علماً بأنهم يمثلون نسبة عالية (ولكن غير معروفة) من سكان الشلالة الجنوبية. يقول بعضهم: "أنا لي أكثر من

ثلاثين عاماً في الأردن، بعض إخوتي تعلم وتزوج وحصل على الجنسية الأردنية، هم أصبحوا أحسن مني في كل شيء وأنا لا أستطيع عمل أي شيء لأولادي .. أنا أعمل مثلهم كأي إنسان أردني شريف، أتعب وأبني هذا البلد الذي هو بلدي، لماذا هذا التفريق، لماذا أنام وأنا أفكر هل سأبقى في بيتي الذي بنيته؟ أين سأذهب مع أولادي؟ كيف سأطعمهم؟ لماذا أرى نفسي صغيراً أمام بعض إخوتي الذين أخذوا الجنسية الأردنية أو إخوتي الأردنيين الفعليين؟!..." . دخل آخرون وشاركوا في الحديث عن الأوضاع بشكل عام، ثم عاد المتحدث وعبر عن رأيه حول دور المنظمات الدولية كوكالة الغوث واليونسكو واستطرد: "في السنوات الماضية حضر مسؤول من اليونسكو وهو مهندس فلسطيني من لجنة اللاجئين واسمه (...) مع آخرين واجتمعوا في جمعية بئر السبع وأعلمناهم أننا نشكل في هذه المنطقة (الشلالة بمختلف مناطقها) ما يقارب 25 ألف نسمة، وأننا من حملة الجوازات المؤقتة؛ أي أنه ليس لنا تأمين صحي ولا شيء آخر .. طلبنا منهم فتح عيادة مثل العيادات الموجودة في مخيمات اللاجئين، وطلبنا منهم بناء وفتح مدرسة، وقالوا لنا إن شاء الله سندرس مطالبكم، ولم يعملوا أي شيء، وبعد فترة طويلة راجعناهم فما كان منهم إلا إرسال سيارة (عيادة متنقلة)، فيها طبيب أسنان، وبقيت هنا لمدة يومين فقط، وبعد ذلك لم نرهم" .

يتابع هذا المبحوث: "نحن هنا في الشلالة نتحدث بصوت واحد .. في إحدى المرات علمنا أن جلالة الملك عبدالله سيزور العقبة واتصلنا بالإقليم (المقصود هنا سلطة إقليم العقبة)، وأبدينا رغبتنا كوجهاء للشلالة في مقابلة الملك لنحدثه عن أحوال الناس هنا .. لكن لا حياة لمن تنادي .. يا عمي المسؤولين في العقبة يهتمون بوجهاء العقبة من خارج الشلالة مثل [...]" .

بالنسبة إلى حجم الجماعات فلا يوجد أية إحصائيات رسمية أو غير رسمية، لذلك فكل الأرقام والنسب التي سيتم ذكرها هي على لسان وجيه هذه المجموعة أو تلك، علماً بأنه يجب الحذر من مدى دقة هذه الأرقام والنسب، فزيادة هذه الأرقام أو نقصانها يخضع لاعتبارات خاصة بكل مجموعة، لكن يجب عدم التقليل من أهميتها؛ لأنها تعطي مؤشراً شبه موضوعي على الأهمية النسبية للمجموعة من الناحية الديموغرافية في الحي.

يقول أحد شيوخ الإحيوات: "عددنا في عام 1998 كان 1600 أسرة وعدد

الأسرة (العائلة) من 6 إلى 15. تتوزع هذه الأسر في الشلالة الشمالية والجنوبية والخزان وفي حي صلاح الدين وفي حي الرمال .. عددنا كبير؛ لأن العادة عندنا أن يتزوج الواحد منا ثلاث نساء أو أربعاً من العشيرة نفسها، ولا نتزوج من خارج العشيرة، طبعاً تعدد الزوجات مرهون بالقدرة المالية، ولكنه محبب عندنا، لذلك ترى الأسرة عددها كبير وبعضها يصل إلى 20 نفراً .. أما عددنا في الشلالة الجنوبية فهو 25 عائلة (أسرة)، أي في حدود 250 نفراً". ويعتقد الشخص نفسه أن من المجموعات المهمة في الشلالة والعقبة بشكل عام من حيث العدد مجموعة أهل الغور (الغوارنة)؛ حيث يؤكد: "لو حدث انتخابات بيننا وبينهم فمن المؤكد أنهم سيفوزون؛ ففي العقبة ما يقارب 4000 شخص". ويبدو أن عدد أهل الأغوار المقيمين في الشلالة كبير، فقد أكد أكثر من شخص بمن فيهم بعض المبحوثين من الغور – أن عدد أسر الغوارنة التي تعيش في الشلالة الجنوبية وحدها يقدر بين 120 إلى 150 أسرة. فإذا أخذنا المتوسط يكون عدد الأسر في حدود 135 أسرة، وإذا اعتمدنا متوسط حجم الأسرة في الشلالة وهو 9,5 فإن العدد التقريبي للغوارنة سيكون في حدود 1280 نفراً، معظمهم من الأغوار الجنوبية.

ويقول أحد وجهاء النوَر في الشلالة: "نحن في البلد قبل الأربعينيات، وأتينا إلى هنا في سنة 1967، ولا يوجد لدينا بيوت ملك في الشلالة بل نستأجر .. عددنا 33 عائلة (يقصد أسرة) في الشلالة الشمالية و 17 عائلة تقيم في الشلالة الجنوبية، وتسكن في بيوت معظمها تعود ملكيتها إلى عائلة واحدة وهي (...). تقول الناس عنا نَوَر على الرغم من أننا أردنيون نحمل جوازات سفر أردنية وننتمي لعشيرة العزارات .. منا من يعمل أو عمل في الجيش .. لكننا دون أدنى حقوق، فمعظمنا يعمل في الميناء كعمال .. واحد يعمل في التربية والتعليم واثنان أو ثلاثة في دائرة الأراضي والمساحة .. أما الحرفة التقليدية لدينا فهي معالجة الأسنان".

ويبدو أن الغالبية العظمى لسكان الشلالة هم ممن يوصفون من المنظور الشعبي بأنهم ليسوا أردنيين (المقصود عندهم ليسوا شرق أردنيين)؛ حيث يقول أحد الكركية من سكان الحي: "أغلبية سكان الشلالة من الغزازوة من الخضري والعس والقصاص والحسنات والكباريتي والفران .. الأردنيون لا يشكلون أكثر من 20 % .. لكن بغض النظر، فالجميع يصر على أن الشلالة هي ملاذه الأخير، على

الرغم من أننا نعيش بعضنا بجانب بعض مثل طبيخ الشحاذين .. هل تصدق أن أحد السكان – وهو مصري الجنسية – يمتلك عن طريق زوجته الأردنية أربعة بيوت في الشلالة الجنوبية وبيتين في حي الخزان الذي تم تطويره بعد أن كان مثل حي الشلالة الجنوبية .. وهناك سوداني يمتلك بيتاً في الشلالة وبجانبه يستأجر باكستاني. كما قلت لك فالشلالة عبارة عن طبيخ شحادين..." . ويكمل المبحوث حديثه في مناسبة أخرى ويقول بهذا الخصوص: " يستطيع الشخص أن يقول إن معظم البيوت المحاذية للشارع الرئيسي من الجهة الجنوبية والفاصل بين الشلالة الشمالية والشلالة الجنوبية يسكنها على الأغلب عائلات من عشيرة الترابين – السبعاوية – كما يوجد تكتل لعشيرة الرياطية .. أما المنطقة العليا من الشلالة فيقيم فيها عائلات من الحويطات والإحيوات والنوَر –العزارات–" . يعبر عن هذا الخليط الاجتماعي أحدهم ويقول: "من الصعب معرفة راس الشلالة من أساسها .. فيها ناس كثيرون" .

أصغر الجماعات تقريباً في الشلالة أفراد من عشيرة الخليفات من معان، فحسب أحد كبار السن من عشيرة الخليفات يقول: "عددنا ليس كبيراً فنحن هنا خمس عائلات، جميعهم يعملون في الميناء أو أذنة في المدارس، وجميعنا نكون في حدود 35 فرداً" .

ويقول أحد الكركية: "يسكن الشلالة الجنوبية ما يقرب من 150 عائلة كركية، نصفهم تقريباً يملك البيت الذي يسكن فيه والباقي مستأجر .. ويوجد عدد لا بأس به من الطفايلة .. لا أستطيع تقدير عددهم بالضبط، ولكن يمكن أن يكونوا في حدود الثلاثين عائلة" . ويقدر هذا الشخص إجمالي أسر الشلالة بحدود 2000 أسرة. لذلك – فحسب كلامه – فإن عدد سكان الشلالة الجنوبية سيكون نحو 19000 نسمة، على اعتبار أن متوسط حجم الأسرة هو 9,5، ويبدو أن هذا الرقم هو الأقرب للصحة، كما يبين مسح وزارة التنمية الاجتماعية لعام 1999.

أما بالنسبة إلى الوضع الخاص بعائلات النازحين من الضفة الغربية، فيقول أحد كبار السن القاطنين في الشلالة: "جيراني السابقين لم يبق منهم إلا العدد القليل .. منهم من بقي أولاده .. جيراني من منطقتنا من جنين ونابلس وطولكرم .. قسم منهم باع بيته وأقام في حي المحدود .. وفي الرمال .. بعضهم مازال يحتفظ ببيته ويؤجره

.. عددنا نحن من الضفة الغربية كبير، أعتقد بأننا نكون 30% إلى 40 % من سكان الشلالة .. و 25 % من غزة، ومثلهم تقريباً من بئر السبع، والبقية كركية وبدو".

أما إذا سمعنا رأي واحد من المطلعين على أحوال أهالي غزة في الشلالة، فنراه يقول فيما يخص حجم المجموعة في الشلالة: "عدد أبناء غزة في الشلالة لا يقل عن 100 عائلة .. أبناء غزة الأصليون في حدود 30 عائلة، والباقي من الضواحي؛ أي من خان يونس ورفح والربيح والمغازي وجباليا وبيت حنون .. هؤلاء لا يعتبرون أنفسهم غزازوة وإنما من منطقة غزة .. فالغزازوة الأصليون هم من منطقة السجعية، وهي تتوسط الخط بين مدينة غزة وبئر السبع منها دار الشوة، بسيسو، القرم، المفتي، العلمي، الحسيني، البورنو .. البقية هم من لاجئي 1948 في غزة، وهؤلاء هم السبعاوية .. ولكن السبعاوي من لاجئي 1948 في الأردن يعتبر أردنياً، والسبعاوي من نازحي 1967 لا يعتبر أردنياً، ويحمل جواز سفر مؤقتاً، وكذلك الحال بالنسبة لأهالي غزة، فمنا من هو أردني ومنا من هو أردني مؤقت (المتحدث يتهكم في هذه اللحظة ويقصد بذلك أنه يحمل جواز سفر مؤقتاً لمدة سنتين).

إن الأرقام الشعبية المتفرقة لعدد السكان تبدو مربكة خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أرقام مسوحات سلطة إقليم العقبة ودائرة التطوير الحضري سابقة الذكر. ولكن من الواضح أننا نستطيع مقاربة هذه الأرقام بعضها مع بعض، ليس بالأسلوب العلمي المتعارف عليه؛ أي نجمع أرقام المصادر الثلاثة ونأخذ المتوسط كما تجري العادة. فوضع حي الشلالة الجنوبية مختلف تماماً عن أي منطقة أخرى؛ فالفقر والعوز يكثفان ظاهرة التكافل العائلي من ناحية السكن والزواج، كما أنهما (أي الفقر والعوز) يعززان الجهل في كيفية اتخاذ أساليب التكيف ومواجهة التحديات الحياتية التي تواجههم. كل هذه العوامل تنتج ما يعرف بظاهرة ثقافة الفقر التي تتميز بالشلالة على شكل تعدد الزوجات بسكن مشترك، ومن ثم كبر حجم الأسرة التي تصل في حالة من الحالات الموجودة في الشلالة إلى 27 فرداً، يعيشون في حيز لا يتجاوز 150 متراً مربعاً وذلك من أربع نساء، علماً بأن الأب عاطل عن العمل. في المقابل تعرفنا على أسرة مكونة من 5 أشخاص، وهي تعتبر الأقل عدداً.

إذا أردنا اتباع الأسلوب العلمي في الحسابات الاجتماعية فإنه من المفروض أن يحتسب متوسط حجم الأسرة في الشلالة استناداً إلى هذين الرقمين؛ أي أن

متوسط حجم الأسرة هنا في حدود 16 نفراً. وباعتبار أن هذا الرقم شاذ من الناحية الاجتماعية، فقد قمنا باعتماد المتوسط الذي تبين من خلال أرقام آخر مسح اجتماعي لسلطة إقليم العقبة (عام 1999)، الذي هو 9,5 على الرغم من أنهم لم يذكروا هذا الرقم بل ذكروا في دراساتهم أن المتوسط هو 5,8، وأن عدد الأسر هو 1110؛ فسيكون عدد السكان في حدود 6549 نسمة، علماً أن تقرير المسح الاجتماعي يقول إن عدد السكان هو 5960 نسمة. ولكن يجب الإشارة إلى أن إعداد تقرير المسح الاجتماعي من قبل سلطة إقليم العقبة تنقصه أدنى درجات الدقة، فتارة يكون متوسط حجم الأسرة 9,5، وتارة أخرى يكون 5,8، وتارة يكون عدد الأسر 1005، وتارة أخرى يكون 1110. لذلك فمرة يكون عدد سكان الشلالة الجنوبية 5960 ومرة أخرى يكون 9547.

الآن إذا اعتمدنا مجموع الأسر (1600 أسرة) المذكور في مسح دائرة التطوير الحضري من ناحية، ومتوسط حجم الأسرة (9,5) المستنبط من إحصائيات سلطة إقليم العقبة، فإن عدد سكان الحي سيكون في حدود 15200 نسمة. إن هذا الرقم – بحد ذاته – هو المتوسط تقريباً بين ما تبلغنا به الدوائر المسؤولة في العقبة من جهة وهو 9547 نسمة، وما يؤكده وجهاء الجماعات القاطنة في الشلالة ألا وهو 25 ألف نسمة من جهة أخرى. ومتوسط الرقمين سيكون تقريباً 18000 نسمة. من الناحية الاجتماعية الأنثروبولوجية التي تعتمد على الحس والشعور (التي لا يمكن قياسها من الناحية الكمية)، بالإضافة إلى الأدوات العلمية في البحث والتحليل فإنني أعتقد بأن عدد سكان الشلالة الجنوبية هو في حدود 18 ألف نسمة.

9– التحالفات والتنظيمات داخل الشلالة:

في العادة فإن التحالفات الاجتماعية بين سكان معظم المناطق المأهولة غير المتطورة من الناحية التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تنعكس بشكل جلي على أنماط السكن؛ فتشكل نوعاً من التجمعات (أو الحارات) تميز تلك المجموعة عن الأخرى. إن الوضع في الشلالة يتسم بالتعقيد على الرغم من توافر جميع شروط عدم التطور والفقر. فمن الممكن – على سبيل المثال – إيجاد نمط سكني معين يتبرعم فيه سكان مجموعات معينة في منطقة واحدة ليشكلوا أحياء خاصة في كل مجموعة، كما ذكرنا سابقاً مثل النوَر في أعالي الشلالة (أي الجهة الشرقية من الحي بجانب مخفر الشرطة)، ومثل بدو الترابين وبعض أهالي غزة

المتحالفين معهم في المنطقة المحاذية للشارع الرئيس الفاصل بين الشلالة الجنوبية والشمالية. كما يمكن تحديد منطقة وسط أو قلب الشلالة الواقع بين المركز السكني للحي وشرق الشلالة، على أنه مكان سكن معظم الأسر فيه من الكرك. وأخيراً من الممكن القول إن الأسر القادمة من الضفة الغربية في فلسطين، تقطن بشكل عام في الوسط؛ أي في قلب الشلالة ولكن للجهة الغربية. إذا استثنينا هذه التكتلات السكانية فإن الأغلبية تسكن بنمط شبه عشوائي من هذه الناحية.

إلا أن التحالفات لا تقتصر على جغرافية السكن فقط وإنما على مدى الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، علماً بأن هذه التحالفات – إن وجدت – تأخذ الطابع التاريخي من خلال الأحداث والتجارب المشتركة.

ولإيضاح ما تقدم فإن الأمثلة التالية مهمة للكشف عن كيفية رؤية الناس بعضهم لبعض. فمثلاً يتحدث لنا أحد مشايخ البدو من عشيرة الترابين، ويقول ما يلي [الرواية مقننة بما يخدم النص والبحث]:

"الترابين قبيلة كبيرة، تتكون من العديد من العشائر منها الحسنات ومختارها عبد الحميد سالم، والعيايدة ومختارها سالم مسلم عياد، والمعاتقة ومختارها علي حسين أبو معيتق، والنعيمات ومختارها حسن صبيح سلمان، وآل جرمي ومختارها حميد عبدالله، وأخيراً القاضي ومختارها علي القاضي". هؤلاء المخاتير يمثلون الناس وهم المسؤولون عن حل مشكلاتهم، والتحدث باسمهم أمام الجهات الرسمية. وتتم اللقاءات في ديوان المختار الأكثر هيبة خصوصاً في فترة الأزمات وفي المناسبات السياسية كالانتخابات البلدية أو النيابية. ويتابع هذا الشيخ حديثه وهو يعبر عن هوية خاصة فرعية تميزهم عن لاجئين أو نازحين فلسطينيين قاطنين في الشلالة، فيقول: "في كل انتخابات يلتقي الأقارب ويتشاورون .. لا نأخذ بآراء بدو غزة من 1967 فهؤلاء بعيدون عنا .. نعطي أصواتنا بشكل جماعي إلى جهتين: بدو الجنوب؛ وذلك لأنه تربطنا بهم علاقات قديمة من نسب وزواج وصداقة وتجارة خصوصاً مع الحويطات .. كما نعطي أصواتنا إلى العقباوية؛ وذلك لأننا أقمنا معهم في البداية في البلدة القديمة عندما أتينا إلى العقبة، علماً بأن بعض العقباوية هم أصلاً من بئر السبع مثل عائلة البيطار، وعلى رأسهم نصرت البيطار والحلو ونايف محفوظ والحاج عبدالله الرياطي .. بالمناسبة هناك جماعة كبيرة من الرياطية يسكن بعضها بجانب بعض في الشلالة في المنطقة الشمالية القريبة من الشارع الرئيس

الذي يفصل بين الشلالة الجنوبية والشمالية .." . ويبدو أن ما تحدث به الشيخ من أهمية الانتخابات لأهالي الأحياء العشوائية هو تعبير عما قد يحدث في أماكن أخرى في العالم، كما هي الحالة في البيرو (Elton, C., 2000).

يضيف الشيخ "الترابين يقيمون علاقات قوية مع بدو الحويطات والإحيوات .. ونعتبر أهالي غزة من نازحي عام 1967 أجانب، لا نتدخل بشؤونهم ولا هم يتدخلون بشؤوننا .. نحن نعتبر أنفسنا عقباوية .. وأذكر أننا ساعدنا الحويطات بغزو بني صخر في الثلاثينيات..." [يقاطعه أحدهم بقوله للشيخ: "لا نريد فتح صفحة قديمة فهذا كلام يثير المشاكل من جديد"].

في مناسبات أخرى يتوتر الحديث عندما يأتي ذكر أسماء بعض الجماعات التي تعيش في الشلالة ويصرحون معلنين رأيهم: "الواحد منا أصبح يخجل أن يقول إنه من الشلالة، فالتطوير [المقصود هنا مشاريع دائرة التطوير الحضري في الشلالة الشمالية والخزان] أساء للشلالة ولأهلها الأصليين، فقد مُلّك المستأجر الغريب مثل النور .. وبسبب تصرفات النوَر يتردد الشباب الغُرُب ليلاً ونهاراً عليهم، وهذا ما يحرج السكان الآخرين من سكان الشلالة .. نحن لا نرضى أن نقول إننا نقيم في الشلالة". في هذا السياق يقول أحد المشاركين في الحديث: "عندما تلد زوجتي وأسجل المولود أقول بأنني أقيم في حي الرمال وليس الشلالة .. وقد زاد الطين بلة تكاثر الغوارنة .. لقد أصبح النوَر طنجرة الشلالة، والغوارنة غطاها .. الكل أصبح مواطناً أردنياً حتى النوَر أصبحوا يتكلمون مثلنا ولهم نفس الحقوق، لدرجة أنهم أصبحوا يمثلون سلطة بسبب أنشطتهم المشبوهة التي يعتاشون عليها .. ولأن القدِر لا يستقر إلا على ثلاثة؛ فالكثير من الشباب لا يخجلون ولا يتورعون عن عمل الفاحشة والسرقة والسكر والشم .. أستطيع القول إن مشاريع التطوير هي التي أتت لنا بالمصائب حيث وطنت الغرباء من زبالة القادمين على المجتمع الأردني". ويبدو أن مفهوم الغرباء غير المحببين ولصقه بالأحياء العشوائية يعد ظاهرة عالمية (Wallerstein, 1998).

وفي استحضار تاريخي مهم لأفراد من القبائل الكبيرة في المنطقة القاطنة في الشلالة الجنوبية التي تعبر عن مدى الانفصال الاجتماعي بين بعض الجماعات، يقول أحد الشيوخ أمام مجموعة كانت تستمع للحديث: "قبل تقسيم الحدود بين الأردن وفلسطين وسوريا ومصر كانت قبائل الترابين والتياهة والعزازمة دائمة

العداء فيما يخص حدود ديرة كل منهم .. بعد التقسيم أصبح هناك نوع من الترابط والتعاون، ويذكر أن شيخ الترابين احتار في التوزيع، فقال له أحد شيوخ التياهة: اقسم البلد كما تريد، فما كان عليه إلا أن نظر إلى عبده الحكيم، وقال لعبده: اقسم بما هو مطلوب، فقام العبد بإمساك عرف حصان الشيخ، وقال: دينٌ حسن وإيمان قاطع أن أبو عرف مايل من قناني السرو إلى البساتين ما يسكنوه قبايل [ويقصد بذلك بحسب قول بعض الحاضرين – من قناة السرو في فلسطين إلى بساتين مصر هي للترابين] .. وقبيلة الترابين تنقسم إلى أربعة أقسام: النجمات والغواري والنبعات والقصار. النجمات والغواري هم ترابين فلسطين ونسمى ترابين السهل، أما النبعات والغواري فهم ترابين البر، أي ترابين بر سيناء. نحن هنا ترابين السهل وحياتنا حياة بدو وفلاحين واستمر هذا حتى أتى اليهود واحتلوا بلادنا .. هاجرنا إلى غزة.. منا من ذهب إلى دير البلح، وآخرون إلى دير النصيرات، وبعضنا إلى خان يونس .. بقينا في خان يونس لمدة سنة واحدة لم نستطع رعي الغنم ولا الزراعة .. في عام 1954 تركت المدرسة في رفح، وأتيت إلى العقبة سيراً على الأقدام، وعملت في الأشغال العامة، التي كان اسمها في ذلك الوقت (النافعة) .. في تلك الأيام كان سكان العقبة من اللسيانة والعزوز ودار الهلاوي وغيرهم يقيمون في البلدة القديمة في بيوت من اللبن الطيني وبيوت خيش و"براكيات" .. لم أكن أقيم بشكل دائم في العقبة .. في عام 1968 أقمت في الشلالة مع زوجتي وابني في "براكية" في أسفل الشلالة قريباً من الشارع الرئيسي أو سكة الحديد .. في تلك السنة أذكر أن معظم سكان الشلالة والخزان أو كلهم كانوا يعيشون في "براكيات"، وبدأت الشلالة في تلك السنة تكتظ بالسكان خصوصاً من نازحي الضفة الغربية.. في السبعينيات بدأ الناس يستبدلون بالزينكو والخشب والخيش طوباً إسمنتياً .. كان الناس يساعد بعضهم بعضاً ويتسامرون، أما الآن فلم يعد هناك فرق بين بدوي ومدني .. الناس خليط .. ولا يساعدون بعضهم أو حتى يهتمون بسمعة جيرانهم، زادت المشكلات .. لكن بالإضافة لوجود الناس الطيبة والمستورة والمتعلمة، هناك المهربون والسكرانون والمروجون للمخدرات والمتعاطون، كما يوجد عائلات معينة لا يهمها الشرف، وتعمل في الرذيلة، وعدد هذه العائلات 20 .. اختلط الحابل بالنابل .. أصبحت الشلالة ملجأ لكل هارب من بلده".

ويبدو أن الإحساس بالتفكك الاجتماعي بدأ يعم عند الكثير من الأهالي، فمثلاً

يقول أحد الرجال وهو أصلاً من الخليل: "عددنا تقريباً هنا 100 نفر .. لكن أنا بحالي وإلي بيجي حيّاه الله، وإلي ما بيجي مع السلامة .. أنا لا أزور أحد".

بشكل عام هناك نوع من العلاقات المميزة إلى حد ما بين الأقارب من جهة، وبين أهالي منطقة الأصل التي أتوا منها من جهة أخرى. لذلك نشأت دواوين معينة تعنى بالشؤون العامة للمجموعات، فمثلاً هناك ديوان الترابين وديوان الكركية وديوان العزازمة وديوان الطفايلة. بعض هذه الدواوين موجودة خارج الشلالة، وهي لعموم أبناء المنطقة في العقبة كلها، مثل ديوان الطفايلة وديوان الكركية، وبعضها الآخر موجود داخل الشلالة الجنوبية، مثل ديوان أهالي بئر السبع الموجود كغرفة من بيت المختار. كما يوجد جمعيات خيرية إما مستقلة وإما تقترحها الدواوين وتكون تابعة لها أو تحت مظلتها الفعلية، فمثلاً هناك جمعية مؤاب الخيرية، وهي جمعية معنية بخدمة أبناء الكرك المحتاجين، كما يوجد جمعيات خيرية دينية.

يضاف إلى ذلك وجود الدواوين والجمعيات عند بعض الجماعات المبنية على أسس إما قرابية كالقول ديوان العزازمة وديوان الترابين وإما على أساس الأصول الإقليمية (أو المكانية) كالقول ديوان الكركية، يوجد هناك وجهاء ومخاتير كبار في السن يلجأ إليهم عادة عندما تحدث مشكلة. فكل مجموعة لها مختار بغض النظر عن كبر حجم المجموعة أو صغره. وهؤلاء الوجهاء معروف بعضهم لدى بعض ويحترم بعضهم بعضاً. لذلك فهم المتحدثون من الناحية الاجتماعية باسم مجموعاتهم، وهم بهذا يعملون لخدمة الصالح العام من دون مقابل نقدي، وكل ما يحصلون عليه هو المردود الاجتماعي المتمثل في الهيبة والمكانة الاجتماعية.

أما على صعيد التجمعات السكنية التي تعكس نمط التحالفات بين السكان، فقد لوحظ وجود نوع من التكتلات الاجتماعية للمنازل؛ فمثلاً يقول أحد السكان: "عندما اشتريت بيتي هذا عام 1990 تضايق جيراني مني؛ لأنني غريب عنهم .. أغلبية جيراني من بدو فلسطين ومن قطاع غزة من عائلات مثل الخضري والعس والقصاص والحسنات .. لم يفعلوا أي شيء ضدي، ولكن أحس بنظراتهم وهأنا هنا منذ تسع سنوات".

إن أكثر الجماعات المنغلقة على نفسها هي النوَر (أو ما يسمون العزارات) التي يقطن أفرادها في أقصى الطرف الشرقي للشلالة الجنوبية بالقرب من مخفر شرطة الحي .. جميع السكان باستثناء القليل جداً منهم يعتقدون أن سمعة الشلالة

السيئة أمام الناس ونظرة المسؤولين، وسكان العقبة المتدنية لمعظم أهالي الشلالة إنما بسبب وجود جماعة النوَر وما يمارسونه (بحسب قول الأغلبية ممن تمت مقابلتهم) من ممارسات غير شرعية واللقاءات الترفيهية الليلية؛ مما دفع الكثير من كبار السن لقبول الأمر الواقع هذا وإضفاء طابع أسطوري لأصل النوَر وتبرير ما يفعلونه على أنه لعنة حلت بهم. يقول أحد كبار السن بهذا الخصوص:

النوَر هم في الأصل من البسوس، من قبيلة بني مرة .. وكان أن اندلعت حرب بين جسّاس وكليب وهما أولاد عم. وكان عدد إخوان كليب أربعين، منهم البهلول الزير سالم .. وقد سميت منطقة بئر السبع بهذا الاسم في عهد الزير سالم؛ وذلك لأن هذا البئر لا تشرب منه سوى السباع.

زوجة جسّاس هي أخت كليب، وهي تضرب بالرمل (أي أنها عرّافة) .. وعرفت بوجود مؤامرة على أخيها بأن يأخذوه إلى بئر السبع ويتركوه هناك لتأكله السباع .. ووصل الزير سالم ذلك البئر ومعه جساس، وهناك وجدا السبع نائماً، وكان من العيب أن يضرب وهو نائم .. صهلت الفرس التي يركبها جسّاس فنهض السبع وهجم على الفرس وافترسها، فما كان من جسّاس إلا أن قتل السبع وعاد به إلى جماعته، وعاد إلى البئر ونصب خيمته هناك ليقتل أي سبع يأتي ليشرب ويثأر لمقتل فرسه.

ذاع صيت تحالف جسّاس وكليب حتى جاءت عجوز ماكرة خبيثة وادعت لجسّاس أن كليباً قام بقتل ناقتها، وهي تريد العدل منه .. فقال لها جسّاس: ماذا تريدين مني أن أفعل؟ فقالت له: أريد أحد الثلاثة: – إما أن تقوم ناقتي على أربعتها .. وإما أن تملؤوا ثوبي نجوماً.. وإما أن تأتوني برأس كليب بالدم يعوم..

وكان جسّاس لا يستطيع إلا على الشرط الثالث، فقام فعلاً بقتل كليب غدراً ثم غادر .. تحرك كليب وهو ينازع وكتب بدمه سبع وصايا لأخيه البهلول الزير سالم على حجر بئر السبع وهي توصي أخاه أن يكون حريصاً على أن لا يخالف أي فرد من جماعة جسّاس هذه الشروط، فبعد انتصار الزير سالم على جسّاس وجماعته في حرب شرسة، خطب الزير سالم معلماً جسّاساً وجماعته بوصايا أخيه:

لا تحملوا سيوفاً سقايل، لا تركبوا خيولاً أصايل (أصيلة)، لا ترحلوا أول النهار، ممنوع تحطوا (تقيموا) قدام (أمام) الديوان بل خلفه، ممنوع على الأنثى منكم البقاء في البيت في النهار، وممنوع تقولوا وين (أين) كنتِ، بل شو جبتي (ماذا

جلبت)، ممنوع تشتغلوا إلا بالرقص والطبل، ما تحملوا أغراضكم (أشياءكم) إلا على الحمير". يكمل المتحدث ويقول: "من هنا جاء النوَر".

وعندما تذكر هذه القصة أمام بعض المطلعين من وجهاء النوَر يبدؤون بشتم الزير سالم الذي فرض عليهم هذا الواقع.

من هنا فإننا إذا استثنينا جماعة النوَر فإننا من الممكن أن نقول إن هناك نوعاً من التلاقي بين أفراد الجماعات المختلفة فيما يخص أي خطر يهددهم، وبهذا الخصوص يقول أحد أفراد حي الشلالة: "هناك من يريد أن يطردنا من بيوتنا .. هذه البيوت الخشش، وهم يسكنون في القصور العالية، هؤلاء يستفيدون من خروجنا لكي يأخذوا أرضنا الوحيدة التي بنينا عليها من عرق جبيننا وجبين أولادنا .. يريدون طردنا علماً بأننا نحن الذين بنينا العقبة .. العقبة قبل الستينيات كانت عبارة عن خشش وخرابات ومزابل .. نحن أهالي الشلالة من بنينا العقبة .. البدوي أول من سيقف أمام من يتجرأ على إزاحتنا، نحن من سيقاتل أمام أي اعتداء علينا .. عند الخطر كلنا سنكون يداً واحدة .."

إن المخاطبة بصيغة (نحن) لا تتكرر في العادة على لسان المبحوثين إلا عندما يأتي الحديث عن مستقبل الحي، خصوصاً عند الشعور بوجود خطر الترحيل والإزالة، بغض النظر عن الطريقة التي ستتم فيها. وعند سؤال كل وجيه على انفراد عن إمكانية تشكيل لجنة من وجهاء الحي في حالة الضرورة لتمثيل أهالي الحي كان الجميع متفقاً على إمكانية تشكيل مثل هذه اللجنة القابلة للتفاوض مع المسؤولين.

10 – الخاتمة:

من الواضح أن حي الشلالة يمثل بيئة غير صحية للسكن وخطراً على سكانه. كما أنه من الواضح أن الحي لا يتناسب مع طموحات الدولة في جعل مدينة العقبة إحدى المدن الجاذبة للاستثمارات خصوصاً السياحية منها، من حيث ما يشكله الحي من نفور تنظيمي، ومن ثم سمة للتخلف والفقر داخل المدينة المتطورة. ويبدو أن هذه الإشكالية هي نموذج تقليدي للإطار النظري لمدرسة أمريكا اللاتينية المتمثلة في وجود العلاقة الجدلية بين الفقر والتنمية (Frank, 1967: 281). فنظرية التبعية تؤكد أن الفقر والتخلف هما نتاج منطقي وطبيعي للتنمية والتطور. وتتأكد مشكلة الحي في كون القاطنين (خصوصاً الملاكين منهم) قد امتلكوا الأرض من خلال آليات غير رسمية ولكنها ليست غريبة عن المجتمع الأردني وليست غريبة عن

أذهان المسؤولين. ويتزايد حجم المشكلة بسبب تردد الدولة في اتخاذ إجراءات للحد من تطور الحي وتوسعه بغض النظر عن أسباب هذا التردد، سواء كانت لاعتبارات سياسية أو تنظيمية أو مالية أو حتى اجتماعية. إن هذا التردد بحد ذاته انعكاس لطبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها المجتمعات العربية؛ حيث إن السمات الرئيسة لهذه المرحلة تتمثل في ثنائية التحديث والتقليد أو التأرجح بين الانبعاث والتقليد (عبدالله العروي، 1983: 200)، أو استمرارية التحول والتغير السريع وعدم الثبات (حليم بركات،1991: 21). كل هذه السمات انعكست سلباً على سكان حي الشلالة من جهة، وعلى عملية اتخاذ القرارات بالنسبة إلى المسؤولين من جهة أخرى. ويبدو أن هذه الحالة الانتقالية للمجتمع أنتجت من ثم ما يعرف بالثقافة الوسطية كما يراها الجابري (محمد الجابري، 1979)، وهي ثقافة عدم الحسم.

من خلال اللقاءات مع بعض المسؤولين في إقليم العقبة، كان من الواضح أن هناك توجهاً لإزالة الحي وتعويض من يستحق ومساعدته بشكل أو بآخر لبناء بيت آخر في منطقة منظمة. ويبدو أن هذا التوجه يتناسب مع الرؤية الرسمية في معظم مناطق العالم التي حدثت فيها أعمال الهدم. ويكون السبب الرئيس في العادة من الهدم هو رغبة المسؤولين في تحديث المدينة التي تقع فيها أحياء الصفيح، من أجل إظهارها بمظهر يليق بالمنافسة التجارية في الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن حقوق الإنسان الفقير (Emmel and Sousa, 1999:1118). إلا أن هذه النظرة ليست مستحبة حتى عند المسؤولين في الأردن بدليل ندرة حدوث أعمال الهدم في مناطق شبيهة بحي الشلالة في مناطق أخرى من الأردن، وحتى في مدينة العقبة نفسها. فحي الشلالة الشمالية كان يعيش حالة مشابهة، إلا أنه تم تنفيذ خطة تطوير الحي من خلال إصدار سندات ملكية للقاطنين وتنظيم الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وصرف صحي، علماً أن المظهر الخارجي لحي الشلالة الشمالية لا يختلف كثيراً عن حي الشلالة الجنوبية. ومن خلال البحث الميداني المطول والمعمق تبين أن هناك عدم وضوح في كيفية التعامل مع الحي، هل الحل الأمثل هو إزالته وتسويته مع الأرض والاكتفاء بإعطاء السكان تعويضات مالية؟ في هذه الحالة أتكفي التعويضات ليقيموا في شقق سكنية في المدينة؟ أم أن الحل الأمثل هو تطوير الحي على غرار ما تم في الأحياء المحيطة سواء، حي العقبة القديم، أو حي الشلالة الشمالية وحي منطقة الخزان؟ (انظر الخريطة 1).

لذلك فإنه من الضروري اعتراف كل من الطرفين بالآخر؛ بحيث يتم تشكيل

لجنة مكونة من ممثلين للأطراف المعنية، تتكون من مفوضية مجلس العقبة الخاصة وبلدية العقبة ودائرة الأراضي والمساحة ودائرة التطوير الحضري من جهة، ومن وجهاء كل مجموعة أساسية ممن لديهم سندات البيع والشراء من سكان حي الشلالة الجنوبية من جهة أخرى. ويكون المنطق من وراء تشكيل هذه اللجنة هو تقريب وجهات النظر لكلا الطرفين والاعتراف – قدر الإمكان – بحقوق الطرفين (الرسمي والأهلي أو الشعبي)؛ بحيث تغلق الثغرات القانونية والمجتمعية التي من الممكن أن تنشأ عن كل حالة على حدة. ويبدو أن الطروحات في دراستنا هذه مهمة لتعزيز الثقة بين الطرفين (الرسمي والشعبي) خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأحداث الدموية التي حدثت في مدينة معان[5] نهاية عام 2002، كانت نتيجة لتنامي عدم الثقة بين الحكومات المتعاقبة وأهالي المدينة؛ بحيث انفجرت الأحداث، وكانت الأعنف منذ أحداث عام 1970 (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2003: 2).

على كل حال تتلخص هذه التوجهات، فيما يلي:

– **التوجه الرسمي في العقبة:** يتمثل في هدم الحي وترحيل السكان إلى منطقة تقع في مدخل العقبة، قريبة من مجمع الشاحنات القديم (يقع تقريباً على بعد 3–4 كيلومترات شمال – غرب وسط المدينة). في المقابل إقامة منشآت استثمارية سياحية على أرض حي الشلالة الجنوبية.

ولكن نعتقد أن المحيط الموضوعي لحي الشلالة الجنوبي لا يتناسب كثيراً مع أي توجه استثماري سياحي، ومن ثم، فإن عملية الترحيل والإسكان المزمع القيام بها ستكلف الجهات الرسمية مبالغ طائلة والعائد سيكون محفوفاً بمخاطر جمة. علماً بأن تقريراً أعدته سلطة الإقليم عام 1999 يؤكد أن عدد الراغبين بهذا التوجه وهم من المالكين 544 شخصاً، يمثلون العدد نفسه من الأسر، فإذا حسبنا عدد الأسر بحسب مسح دائرة التطوير الحضري سابق الذكر البالغ 1600 أسرة من المالكين والمستأجرين، فإن نسبة الراغبين بحل سلطة الإقليم لا تتعدى 34%.

– **توجه دائرة الإسكان والتطوير الحضري:**

ينحصر توجه الدائرة بثلاثة بدائل أساسية، بعضها يتقاطع مع التوجه سابق الذكر، وهي على النحو التالي:

(5) معان أقرب مدينة لمدينة العقبة (تبعد نحو 80 كيلومتراً)، والكثير من سكانها يقطنون حي الشلالة.

– أن تقوم سلطة الإقليم بتوفير أراض مخدومة ضمن الأراضي التي تقوم بفرزها وخدمتها في المدينة بشكل عام.

– أن تقوم سلطة الإقليم بتنفيذ مشروع سكني يتم من خلاله تسكين حالات الهدم فقط، وتحقيق ربح من بيع بقية القطع السكنية، ويمكن أن تكون مؤسسة الإسكان في هذه الحالة مستشاراً للسلطة لتنفيذ المشروع.

– أن تقوم مؤسسة الإسكان بتنفيذ مشروع سكني جديد لحسابها، ويموله البنك الدولي، على أن تقوم السلطة بإعطاء المؤسسة الأرض بسعر رمزي، وتقوم المؤسسة بتوفير أراض لتسكين حالات الهدم بسعر مساو لأسعار بيع موقع الشلالة الجنوبية مقابل ذلك.

باختصار، فإن توجه دائرة التطوير ينحصر في حلول تتقارب من ذهنية الأكثرية من سكان الحي؛ ففكرة عدم الإزالة وعدم الترحيل وإنما تطوير الحي نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية هدم بعض البيوت، أو هدم جزء من البيوت بهدف فتح وتنظيم الشوارع الرئيسة والفرعية والأطاريف اللازمة وتنظيمها بحسب المخطط المعد لهذه الغاية، فكرة تروق للأكثرية، آخذين بعين الاعتبار فكرة دفع تعويضات لمستحقيها وإلزام السكان بإعادة البناء إذا كان ليس ملائماً لمواصفات السلامة العامة. وينجح هذا التوجه في حالة قيام دائرة التطوير الحضري بمتابعة التطوير في فترة التنفيذ وما بعده لمراقبة التجاوزات والمخالفات وحصرها. ومن الممكن حصر السكان الذين سيستفيدون من المشاريع المستقبلية من خلال الحد من التوسع الدائم للحي. ويمكن ذلك باعتماد الجهات الرسمية تاريخاً معيناً كتاريخ فاصل يشكل بدوره حدود الحي. هذا يعني أن أي بناء يقام على أطراف الشلالة بعد التاريخ المحدد يعتبر ملغى قانوناً وعرفاً. ويمكن تحديد 2001/2000 تاريخاً معتمداً؛ لأنه (مثلاً) تاريخ إنشاء مفوضية منطقة العقبة الخاصة. وهذا ما اعتمد كأحد الحلول في حالة مدينة بومباي الهندية عندما قامت السلطات المحلية عام 1998 باعتبار أن أي شخص من سكان أحياء الصفيح في المدينة يستطيع تقديم أوراق ثبوتية أنه قام بمراجعة أي دائرة رسمية في المدينة قبل تاريخ 1995/1/1، يستطيع أن يحصل على جميع الخدمات التي تقدمها السلطات المحلية بعد هدم أحيائهم غير القانونية، وبناء عليه أخلي ما يقارب من 167 ألف نسمة (Emmel and Souza, 1999: 1118).

المراجع:

أحمد طويق. (1998). ديناميكية مجتمع الفقر: دراسة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع غير الرسمي في عمان. جامعة اليرموك (رسالة ماجستير غير منشورة).

أنسكو، ت و ج سكوبلر. (1993). **علم النفس الاجتماعي**. ترجمة عبدالحميد إبراهيم، الرياض، جامعة الملك سعود.

ثروت إسحق. (1993). أبعاد الهامشية: حالة مصر، دمشق، **مجلة جدل**، عدد 4: 112–141.

حليم بركات. (1991). **المجتمع الأردني المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. الطبعة الرابعة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

دائرة التطوير الحضري. (1988). **المسح الاجتماعي لمنطقة الشلالة الجنوبية.**

دائرة التطوير الحضري. (1999). **المسح الاجتماعي لمنطقة الشلالة الجنوبية.**

سلطة إقليم العقبة. (1999). **الواقع الاجتماعي والاقتصادي والتنظيمي لمنطقة جنوب الشلالة: دراسة ميدانية.**

صالح حسن. (1993). بعض الإشكاليات المرتبطة بمفهوم "الفئات الهامشية" في البلدان النامية. دمشق، **مجلة جدل**، عدد 4: 39–72.

عبدالله العروي. (1983). **ثقافتنا في ضوء التاريخ**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

قيس النوري. (1989). **الأنثروبولوجيا الاقتصادية**. بغداد: بيت الحكمة.

محمد الجابري. (1979). التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها: حالة المغرب، عمان: ندوة منتدى الفكر العربي.

محمد الصقور، عبد خرابشة، أحمد مصطفى، عبدالله الزعبي، حسين شخاترة، عادل لطفي، أمل الصباغ. (1993). **دراسة الفقر في الأردن : الواقع والخصائص**. عمان: رئاسة الوزراء.

محمد طوالبة. (2002). خطاب الفقر في الأردن: دراسة أنثروبولوجية، جامعة اليرموك (رسالة ماجستير غير منشورة).

مركز الدراسات الاستراتيجية. (2003). **معان أزمة مفتوحة**. الجامعة الأردنية.

هنري بينين. (1993). التحضر والاستقرار في العالم الثالث، دمشق: **مجلة جدل**، عدد 4: 73–111.

وزارة التنمية الاجتماعية. (1999). **مشاكل واحتياجات النساء والشباب والمعاقين في منطقة الشلالة الجنوبية.**

Amin, A. (1987). The role of the informal sector in economic development: Some evidence from Dhaka-Bengladesh. *International Labor Review*, Vol.1.126, No.5: 611-623.

Asiama, S. (1985). The rich slum-dweller: A problem of unequall acces. *International Labour Review*, Vol.124, No.3: 353-362.

Cortes, F. (1997). The metamorphosis of the marginal: the debate over the informal sector in Latin America. *Current Sociology*. Vol.45, No.1: 71-90.

Court, C. (1987). *Basic concepts in sociology*. London: Edward Arnold Pub.

DeVos, G. and Romanuci-Rossleds (1982). *Ethnic Identity: Cultural continuities and Change*. Chicago: Chicago Uni. Press.

Durkheim, E. [1923] (1997). *The division of labor in society*. *N.Y.: Amazon*.

Elton, C. (2000). Peruvian aquatters get attention at election time. *Christian Science Monitor*. Vol.92, No.68: 7. Cited from Academic Search Elite Database.

Emmel, N., & L. Souza (1999). Health effects of forced evictions in the slums of Mumbai. *Lancet*, Vol.354, No. 9184: 1118. Cited from Academic Search Elite Database.

Epstein, J. (1995). Newlords of slums. *Christian Science Monitor*, Vol.87, No.36: 10. Cited from Academic Search Elite Database.

Frank, A. G. (1967). *Capitalism and underdevelopment in Latin America: Historical studies of Chile and Brazil*. Monthly Review Press.

Gilberth, A. & F. Guglar (1984). Cities, *poverty and Development*. London.

Hughes, D. (1999). Refugees and squatters: Immigration and politics of territory on the Zimbabwe-Mosambique. *Journal of Southern African Studies*. Vol.25, No.4: 533-555. Cited from Academic Search Elite Databasse.

Kigoth, A. (1997). Slums bear the brunt of Africa Ashma. *Lancet*, Vol.350, No.9081: .874-878. Cited from Academic Search Elite Database.

Lee, G. (1996). Economies and families: A further investigation of the curvilinear hypothesis. *Journal of Comparative Family Studies*. Vol.XXVII, No.2: 353-372.

Lewis, W. (1955). *The theory of economic growth*. *London:* Allen & Unwin.

Lioyed, P. (1979). *Slums of hope: Shanty towns of the third world*. Middlesex: Penguin Books.

Lodha, R., Dash N., Kapli A., Kabra S. (2000). Diphtheria in urban slums in North India. *Lancet*, Vol.355, No.9199: 204-205. Cited from Academic Search Elite Database.

Mincer, J. (1978). Family migration decisions. *Journal of Political Economy*. Vol. 86, no.5: 749-773.

Nelson, J.(1979). Access to power: *Politics and the urban poor in developing countries*. *Princeton:* Princeton Uni. Press.

Ravallion, M. (1996). Issues in measuring and modeling poverty. *The Economic Journal*, Vol.106, No.438: 1328-1341.

Sanyal, B. (1991). Organizing the self-employed: The politics of the urban informal sector. *International Labour Review*, Vol.130, No.1: 39-56.

Stewart, F. (1986). Bedouin boundries in central Sinai and the Southern Negev: A Document from the Ahaywat tribe. Wiesbaden: Otto Harrassowitz.

Tarawneh, M. (1996). Tribe and state: Traditional Vs. modern laws in Al-Karak area. *Abhath al-Yarmouk*, Vol.12, No.3: 9-33.

UNICEF, (2005). www.unicef.org/jordan/jo.refugee.doc.

W. A. (1997). Squatter housing as percent of total housing stock, Selected Cities. *Women*

International Network News, Vol.23, No.2: 83-84. Cited from Academic Search Elite Database.

Wallerstein, C. (1998) Squatters vs. exotic beastrs on Jurassic Park Isel. *Christian Science Monitor*. Vol.90, No.33. Cited from Academic Search Elite Database.

World Bank, (2004) www.worldbank.org/publicsector/bnpp/MNA Governance.

قدم في: أغسطس 2009

أجيز في: يونيو 2010

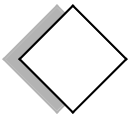

Certain Problems in Slums in the Jordanian Society: Anthropological Study of Southern Shallale in Aqaba City-Southern Jordan

Moahamed F. Al - Tarawneh *

This study aims to investigate the inner social structure of the slum - how it evolved, what the living conditions of its dwellers are, and what the nature of the crisis is between the slum's people and the officials of the city - especially when it comes to questions about the future of the slum and its people.

The following are the main findings:

1 - The slum's people represent the social spectrum of Jordan. There are about 19,000 inhabitants.

2 - The majority of the people are of low income; working in marginal jobs, either in the private or informal sectors. But there is a small group who benefit from living in the slum.

3 - The slum was established early in the 1960's.

4 - Living conditions are miserable; housing conditons are extremly bad and rather dangerous. There are no sanitation facilities, no water networks, no legal electrcity networks. Additionally, there is a real problem of environmental pollution.

5 - A crisis between the slum dwellers and the city officials is manifested in the inability of the people to pay any additional costs in case of evacuation. If this happens, Aqaba might witness social disorder in the future.

6 - People of the slum feel that they are excluded from the public life of the Aqaba city.

7 - There is a possiblity to rehabilitate the slum without evacuating its dwellers (i.e. with low material and social costs) through providing adquate infrastructure (roads, sanitation, water and electricity networks).

Keywords: Slums, Exclusion, Urbanization, Poverty.

* Department of Anthropology, Al-Yarmuk University, Jordan.